الثقافة السياسية السلطوية الحاكمة والهوية المكانية

حالة المدينة المصرية (مقاربة تاريخية من بدايات التحديث إلى الحقبة المعاصرة)

علي عبد الرءوف

أستاذ العمارة والعمران



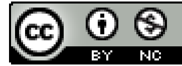
2024م

الثقافة السياسية السلطوية الحاكمة والهوية المكانية

حالة المدينة المصرية (مقاربة تاريخية من بدايات التحديث إلى الحقبة المعاصرة)

An Alchemy of Architecture, People and Places.

منشورات خيميائية العمارة والبشر والأماكن



الثقافة السياسية السلطوية الحاكمة والهوية المكانية

حالة المدينة المصرية (مقاربة تاريخية من بدايات التحديث إلى الحقبة المعاصرة)

ملخص الدراسة

تحاول هذه الدراسة توسيع مفهوم "الثقافة السياسية" والثقافات السياسية في العالم العربي لتتجاوز التصورات الراسخة والكلاسيكية المرجعية من حيث إنها تمثل فقط إطار أو اطرا مفاهيمية للنظم السياسية أو الحزبية أو تفاعلات الحركات المؤثرة في المشهد السياسي، إلى أن الثقافة السياسية وتوجهات النخبة الحاكمة تؤثر بالغ التأثير على تشكيل المكان والفضاءات العامة والحضرية وبناء الهوية المكانية. وتعتمد الورقة تحليلا تاريخيا يبرز طبيعة السلطة وتصورها لتخطيط المدينة المصرية وخاصة العاصمة القاهرة. يبدأ التحليل من محاولات التحديث الأولى في مصر في القرن التاسع عشر وصولا الى الفترة المعاصرة. كما ترصد الورقة الثقافة السياسية للسلطة الحاكمة في مصر وتصورها للهوية المكانية وتأثيرها عليها. تبحث الدراسة السردية التاريخية لتأثير الثقافة السياسية والقيم الحاكمة على صياغة العمران وهوية المكان في عدد من المدن المصرية. كما تحلل الورقة من خلال تناول منطق الصياغة المكانية لمصر المعاصرة، مجموعة من المشروعات العمرانية المهمة في نسيج مصر لتجيب عن جملة من التساؤلات المترابطة وهي: كيف تؤثر الثقافة السياسية على منطق تشكيل المدينة؟ كيف تسهم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والإنسانية في عملية إنتاج الفضاءات العمرانية في المدينة؟ كيف تتناقض منهجية التنمية وصياغة الهوية المكانية وتتأرجح بين مدخل يتبنى الهوية الذاتية والانغلاق والحرص على تفعيل التمايز تتبناه الجماعات الشعبية وبين مدخل يتبنى نموذج غربيا تغريبيا ترعاه الثقافة السياسية؟ كما تجتهد الدراسة لإبراز خصوصية تعددية الثقافات داخل المجتمع الواحد كما هو واضحا في الحالة المصرية، وعلاقة هذه التعددية بالتعبير المادي عن هذه الثقافات في فضاءات ونسيج المدينة ومن هنا تفحص الجوانب المركبة لهذه الثقافة/الثقافات ومدى تبلورها في السياق المادي للمدينة.

الكلمات الدالة: هوية المكان – الثقافة السياسية – عمران الصورة - إنتاج الفضاءات العمرانية – المدينة العادلة – عمران وعمارة القاهرة - ثورة 25 يناير.

محتويات الدراسة

مقدمة

الإشكاليات البحثية والأطروحات النظرية والمفاهيمية

الإشكالية الأولى: عدالة العمران وأتساق المقاييس

الإشكالية الثانية: الشراكة المجتمعية في منظومة القرارات التخطيطية والتنموية

الإشكالية الثالثة: تفكيك مورفولوجية المدينة بين قرارات فوقية ومتطلبات شعبية

تأثير الثقافة السياسية الحاكمة على عمران مصر: مراجعة تاريخية

الفترة الأولى: (1900 – 1950) ثورة 1919 والوطنية المصرية.

السيطرة الأجنبية على النشاط المعماري والعمراني

الهوية الحضارية للمجتمع المصري والتأثيرات العمرانية

الفترة الثانية: (1952 – 1970) عبد الناصر: الانطلاقة الثورية والتوجه الاشتراكي كإيديولوجية للمجتمع المصري.

بلورة الأفكار الاشتراكية وصياغة فصل جديد في عمران القاهرة

من إشتراكية الايديولوجية إلى إشتراكية الفيلا

الفترة الثالثة: (1973 – 1980) السادات: الانفتاح الاقتصادي والإيديولوجية الرأسمالية.

نحو مدن مصرية عالمية في حقبة الانفتاح

مفاهيم التغريب في حقبة الانفتاح العمراني

الفترة الرابعة: (1980 – 2005) مبارك: تيارات العولمة والصراع بين الأصالة بقوالبها التراثية والمعاصرة بتوجهاتها الغربية.

عمران مصر وتجسيد التناقضات الاجتماعية

سيطرة العشوائي وعجز الحكومات وتهميش المجتمعات المحلية

الفترة الخامسة: (2005 – 2011) العشوائي والرسمي والمتعولم.

مخطط القاهرة 2050 والموجة الأولى في تقليد دبي

الفترة المعاصرة (2013- 2022) السياق المعاصر وفانتازيا العمران وسيطرة الصورة

عمران الصورة ووهم التنمية

أولا: العاصمة الجديدة: العودة لنموذج دبي

ثانيا: حالة منطقة ماسبيرو: التحول من عمران الشعب الى عمران الصفوة المنعزل

ثالثا: قناة السويس الجديدة: عملية رفع معنويات باهظة التكاليف

رابعا: جزيرة الوراق النيلية: من أكواخ الصيد إلى ناطحات السحاب

خامسا: مدينة العلمين الجديدة: العمران السينمائي

استنتاجات ختامية

المراجع العربية والإنجليزية

مقدمة

إن القيم والثقافة السياسية تلعب أدوارا بارزة وأحيانا محددة للفعل الاجتماعي. ومن هنا تأتي أهمية السلوك الإنساني والاجتماعي المحدد بمنظومة من القيم والأفكار والمبادئ. وعندما يرتبط هذه السلوك بالعمران والتحضر، وكما هو مرصود في الحالة المصرية نموذجا، يجبر المرء على الانفصال الطوعي أو القسري عن محاولة فهم آليات تقرير مصير الفضاءات المكانية والعامة في سياق المدينة سواء بشقها التاريخي التراثي أو بوعودها المستقبلية التنموية. هذا الانفصال يخلق حالة من ثقافة اللا انتماء التي لا تكترث بهدم الاثار والتخلص من تراكمات تاريخية ذات قيمة وفي الوقت ذاته لا يعنيها قيمة بناء مشروعات جديدة لا تكون أي أولوية في منظومة الاحتياج الحقيقية للفرد والمجتمع. ففي الحالة المصرية مثالا، وعلى الرغم من المرجعية العسكرية لكل حكام مصر إلا أن العقد الأخير يمثل حالة خاصة وكاشفة وفارقة لفحص العلاقة بين الثقافة السياسية والعمران. تتناول الدراسة ممارسات التنمية العمرانية في مصر وتحقق في تأثيرها على صياغة شرعية النظام الحاكم. إن تحليل الحقبات التاريخية منذ انقلاب 23 يوليو 1952، وفهم الثقافة السياسية المسيطرة في كل حقبة وتأثيرها على العمران، سيقدم فهما أكثر دقة لملامح المشهد المعاصر. كما تقدم الدراسة طرحا متمايزا يفسر الازدواجية الفاعلة في السياق الفكري والمكاني في مصر والناتج من تداخلات وانفصالات وتناقضات وصراعات بين المشهد الملتبس والمعقد ثقافيا وخاصة بين الثقافة السياسية والثقافة النخبوية والثقافة الشعبية وثقافة المهمشين وثقافة الجيل الجديد.

وتفتح الدراسة مجال النقاش ليمتد من سياق الدراسات السياسية والاجتماعية ليشمل دارسات العمران والمدينة والانعكاسات على الفضاءات العامة. أن تأمل الثقافة السياسية التي تبلورت في الحقبة الناصرية وتوجهها الاشتراكي في صياغة فضاءات مدينة القاهرة وباقي المدن المصرية يتناقض مع أطروحة الحقبة الساداتية التي غلبت ثقافة الانفتاح اقتصاديا أولا ثم انفتاحا تغريبيا يعيد صياغة مشهدية المدينة. بينما توضح الحقبة المباركية ارتباكا مفاهيميا يليه مرحلة تولى ابن الرئيس ملامح صياغة الثقافة السياسية والتنموية للدولة مما يفعل نموذج دبيية القاهرة وغيرها من المدن الكبرى في مصر ونعني هنا الارتكاز على صورة مدينة دبي كمرجع لعمران القاهرة. بينما العقد الأخير وبالتحديد منذ انقلاب 2013 وازاحة الرئيس المدني

المنتخب، نرصد إصرارا على توجهين رئيسين، الأول هو التخلص من فصول تاريخية ونطاقات ذات القيمة من نسيج مدينة القاهرة ومدن أخرى. وثانيهما هو التسارع ومهما كانت التكاليف نحو بناء عمران الصورة الذي يعني بتلبية رغبة الثقافة السياسية الحاكمة في عمل إنجازات سطحية لا تنموية متسارعة معظمها في سياق الاستثمار العقاري.

الإشكاليات البحثية والأطروحات النظرية والمفاهيمية

ان التطور والنضج المفاهيمي المتجدد في أي ثقافة ينعكس بصور متفاوتة على كافة جوانب الحياة، ولكن العمران والعمارة لها مكانة خاصة لأنها من اهم المجالات الابداعية التي تعكس وتجسد مفاهيم وتصورات ورؤى فلسفية وفكرية جديدة. وحيث أن البحث يقدم طرحا نقديا تحليليا، فلابد من الارتكاز على بلورة مجموعة من الإشكاليات البحثية الدالة وأيضا صياغة حزمة من الاطروحات النظرية والمفاهيمية النابعة من مراجعة الادبيات المنشورة.

الإشكالية الأولى: عدالة العمران و أتساق المقاييس

لقد أصبح استكشاف العلاقة بين المجتمع والمدينة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمكانية محورا جوهريا من محاور البحث العمراني في السنوات الأخيرة. هارفي (2009) ناقش مفاهيم المدينة والعدالة والفضاءات وعلاقتها بالتعددية العمرانية في كتابه العدالة الاجتماعية والمدينة. بينما ناقش سوجا في كتابه تحقيق العدالة المكانية (Soja, 2010)، وأن العدالة لها جغرافيتها الخاصة التي من خلالها يحدث التوزيع المتوازن العادل للمصادر والموارد والخدمات وهو ما يمثل حقا إنسانيا أساسيا. أما سوزان فينشتين فتطرح في كتابها المدينة العادلة (Fainstein, 2010) أن معايير التقييم لنجاح مشروعات التنمية العمرانية يجب أن تمتد لتشمل العدالة الاجتماعية. هذه الادبيات الفارقة ألقت الضوء على معيار طالما تم إغفاله في تقييم التنمية العمرانية الحضرية وهو ما هي ملامح المجموعة المستهدفة في مشروعات التنمية؟ وهل هي فقط قطاعات مجتمعية حصرية متعالية عن نسيج المجتمع وترتبط بصورة مباشرة او غير مباشرة بدائرة الثقافة السياسية الحاكمة والنظام المسيطر على مقاليد الحكم.



شكل (1): عدالة العمران تقتضي أن يتم إذابة الفوارق الجذرية والتناقضات بين المجتمعات المغلقة الغنية وافرة الإمكانات، وبين المجتمعات المهمشة التي تفتقر إلى مقومات الحياة الرئيسية، حالة مدينة ساو باولو، البرازيل. المصدر: Vieira, 2004 (c) https://en.tucavieira.com.br

قد يكون من الملائم في هذا السياق استخدام سردية عشوائية العمران والسكان العشوائيين وهي السردية التي تستخدمها الأنظمة السياسية لمعاقبة المجتهدين من أجل توفير مأوى لهم ولعائلاتهم. ففي المجتمعات التي تغيب فيها عدالة العمران وعدالة المدينة، تتراجع أولويات الثقافة السياسية الحاكمة بدرجة لا تتضمن الاهتمام بالمهمشين والفقراء ومحدودي الدخل، وتنطلق الاجتهادات المحلية المجتمعية لتقديم علاج لمشاكل تلك الطبقات. بينما تكتفي الأنظمة السياسية بنعتها بتعبير: "العشوائي" لتبرير الهجوم عليها ومقاضاة المبادرين من أهل الجماعات المحلية البسيطة التي تصبح مهددة في مسكنها وعملها وتركيبة حياتها بمجرد وصفها بأنها مناطق عشوائية وتتحول إلى جماعات مطاردة من قبل النظام واجهزته الأمنية دون تقديم الحلول أو البدائل المقبولة مجتمعيا وانسانيا (سيمز، 2010؛ القاضي،2015؛ شوكت، 2020؛ غريب، 2021؛ فندي، 2022).

وقد اعتادت الأنظمة الحاكمة في مصر، على تفسير نمو الأحياء العشوائية على أنه ظاهرة سلبية يجب وقفها وعقاب المشاركين في وجودها وتكرارها. وبعد عقود من العجز وإفلاس الحكومات في تقديم الحلول لملايين من الراغبين في الحصول على مسكن ملائم، تراجع هذا الفهم لظاهرة العشوائيات وبدأت الحكومة تقدم لهم المرافق كالماء والكهرباء إدراكا منها أن الأحياء الفوضوية العشوائية قدمت إجابة عن تساؤلات عجزت الحكومة وأجهزتها البحثية والتنفيذية في معالجتها[1]. في نفس الوقت بدأ ظهور تيار بحثي في الأكاديميات المصرية يتبنى ضرورة فهم أن ظاهرة العشوائيات بها الكثير من الجوانب الإيجابية وأمثلة عن تنمية المجتمع ذاتيا[2](دينيس، 2006).

الإشكالية الثانية: الشراكة المجتمعية في منظومة القرارات التخطيطية والتنموية

لم يعد التعامل مع المجتمع كشريك فعال ومؤثر في العملية التخطيطية والتنموية، ترفا أو منحة، وإنما هو حق يرتكز على التفسير العادل للعلاقة بين الإنسان والمدينة. والإخفاق في تفعيل هذه العلاقة يعد سببا جوهريا في تداعي المدينة، بل وموتها على حد تعبير المنظرة والعالمة الإجتماعية جان جاكوبس (1961). ولذلك لتنفيذ أي خطة تنمية أو تطوير لابد من الاستماع لصوت المجتمع وتوعيته بحقه في المدينة وواجباته، ومن أهم الحقوق هو حقه في الوصول إلى المعلومات الخاصة بخطط التنمية العمرانية والإشتراك في إتخاذ القرارات الخاصة بعمرانه والعلم بسياسات الدولة العمرانية وأولويات البناء والتعمير وآليات تخصيص الأراضي والميزانيات المخصصة للمشاريع العمرانية. لم يتم تبني هذا المدخل في الادارة العمرانية لمدينة القاهرة، بل أن الشواهد تشير إلى أن العكس كان يمثل ممارسة منظمة. هذه الممارسة يمكن رصد نتائجها في تحديد مواقع ينقل إليها من أزيلت منازلهم ومجتمعاتهم. حيث يصدم المنقولون بعدم مراعاة ملائمة هذه المساكن لاحتياجات المواطنين، لا من حيث الخدمات ولا توفير وسائل المواصلات وقربها من الطرق التي تُمكن هذه المجتمعات بمواصلة حياتها والوصول إلى أماكن العمل والمدراس والخدمات الأخرى (عبد الرءوف، 2016).

[1] علي عبد الرءوف،" الفوضى العمرانية الخلاقة في فضاءات مدينة القاهرة بعد ثورة يناير 2011 : جسور النيل وميدان التحرير"، عمران، مج 5، العدد .(2016) 18

[2] تبلور هذا التوجه بسبب جهد مجموعة من الباحثين المتعاونين مع ممثلين للمجتمعات المحلية لتحقيق العدالة الاجتماعية في العمران، ومن اهمهم مبادرة "تضامن" ومبادرة العمران العادل "عشرة طوبة".

الإشكالية الثالثة: تفكيك مورفولوجية المدينة بين قرارات فوقية ومتطلبات شعبية

إن التحول التاريخي الذي يشهده العالم في العقد الأخير ترافقه مظاهر ديناميكية تتمثل في النمو السكاني، والتحضر المتنامي[3]، وتأثيرات العولمة، والتحدي البيئي وانتشار التكنولوجيا الرقمية. إن تفاعل هذه الظواهر فيما بينها يؤثر على أكثر من سبعة مليار من البشر، هم سكان عالمنا الحالي. وتشكل المدينة مسرحا لهذا الصراع، والمكان الأكثر تحدياً للأمن الإنساني، حيث تمثل المدن أفضل أمل لتحقيق أعلى مستوى من جودة الحياة لأكبر عدد من الناس. المدن هي أكبر المراكز الحضرية (عبد الرءوف، 2016) وتعتبر المدينة بكل أبعادها تجسيدا لثقافة المجتمعات، ولكل عصر فكره وتأثيره على شكل المدينة، مما يجعل المدينة عبارة عن طبقات من أزمنة مختلفة. ومن المنظور الاقتصادي والسياسي والثقافي للمدينة باعتبارها بيئة ديناميكية، وكذلك نتيجة للاختلافات الاجتماعية المنتجة لإشكاليات الوجود في المدينة، تستحق كل مكوناتها مزيدا من الفحص والتأمل والتدقيق. في مصر، وخاصة في العقد الأخير، تلاشت تدريجيا علاقة المجتمع بأي قرار تنموي أو تخطيطي يخص عمران مدنه وقراه (غريب، 2021؛ فندي، 2022؛ عبد الرءوف، 2016). وسنوضح في تحليل بعض المشروعات الكبرى التي تمت في هذا العقد، الانفصال الكامل بين متخذ القرار وبين أولويات المجتمع.

تأثير الثقافة السياسية الحاكمة على عمران مصر: مراجعة تاريخية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إعطاء خلفية تمكننا من محاولة فهم القوى والعوامل التي أثرت في عمارة وعمران المجتمع المصري المعاصر، وخاصة الثقافة السياسية. وإعطاء عمقاً تاريخياً للحركة العمرانية المعاصرة في مصر لربطها بالحاضر وبتصورات المستقبل، ومن خلال ذلك فإن مضمون الدراسة ينصب على فهم تاريخ العمارة المصرية المعاصرة أكثر منها سرداً لإحداثها أو وصفاً لمكوناتها وهو ما يمثل تتبعاً نقدياً لذلك التاريخ. ويبدأ التتبع النقدي للحركة المعمارية المعاصرة في مصر بتحديد إطاراً زمنياً عاماً، ثم قسم هذا الإطار إلى عدة حقبات متتالية تبعاً للأحداث الرئيسية التي أوجدت تحولات وانتقالات جوهرية في الممارسة المعمارية والعمرانية بالمجتمع المصري. والدراسة النقدية لتاريخ العمارة المصرية المعاصرة ترتبط ببدايات القرن

[3] تبعا لتقديرات الأمم المتحدة (راجع تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) فان نصف سكان العالم يقطن في مدن وخلال عقدين قد تقترب هذه النسبة من سبعين في المئة من إجمالي سكان الأرض. كما أن ظاهرة المدن المليونية العملاقة أصبحت ملمحا للكثير من قارات ودول العالم.

العشرين، ومبرر هذا التحديد أن تلك الفترة شهدت بداية تولى أمر العمارة في مصر، تعليماً وممارسة، من قبل معماريين مصريين ينتمون إلى المجتمع المصري تلقوا تعليمهم في الخارج وعادوا ليحملوا مسئولية الريادة المعمارية ومنذ هذا التاريخ ظهرت إبداعات معمارية مصرية مسؤول عنها معماريون مصريون. وتبعاً للقراءة النقدية التي نرصد فيها الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أحدثت تحولات وانتقالات مهمة في تاريخ مصر الحديث وبالتالي في عمارتها وعمرانها فقد قسم التاريخ المعماري والعمراني المصري من بدء حركة التحديث إلى العقد الأخير، لمجموعة من الحقبات المرتبطة بتحولات مفصلية على مستوى السلطة السياسية الحاكمة ومرجعياتها الأيديولوجية وتأثيرها على صياغة عمران مصر.

الفترة الأولى (1900 – 1950): ثورة 1919 والوطنية المصرية

السيطرة الأجنبية على النشاط المعماري والعمراني

لم يكن للمعماري الوطني أثر يستحق التسجيل حتى بدايات القرن العشرين، إذ كان النشاط المعماري في تلك الفترة مقصوراً على فئة من المهندسين الأجانب وأنصاف الأجانب، وكانت مشروعات الحكومة والهيئات والأفراد واقعة تحت سيطرتهم الكاملة. حتى أن مصلحة المباني الأميرية والتي كانت تختص بوضع التصميمات والإشراف على مختلف مشاريع الدولة، كان العاملون بها ومهندسوها من الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين. والواقع أن حركة الإصلاح والنهضة التي تبناها محمد على والتي شملت نظم الإدارة والاقتصاد والجيش بتوجهاتها الغربية، كانت دافعاً جوهرياً لتنشيط الحركة المعمارية وخاصة في نهايات القرن التاسع عشر حيث شيدت الكثير من دور العلم والمصانع والإدارات والقصور، وامتد العمران إلى أحياء السيدة زينب وفم الخليج وبولاق. وقد شجع ازدياد عدد الأجانب من الأوربيين والإنجليز بصفة خاصة على السرعة في تطوير المناطق السكنية الجديدة، واستثمرت أموال أجنبية هائلة في مشروعات التطوير الحضري بينما تدهورت الأحياء التقليدية كالأزهر والغورية وخان الخليلي، وقسمت الأبنية التي كانت منازل للأغنياء وأصحاب النفوذ وسكنت عشرات العائلات في غرفها (حواس، 2007؛ عبد الجواد، 1989؛ عدلي، 2012).



شكل (2): عمران القاهرة في بدايات القرن العشرين، وأتساق لغة العمارة التراثية (المصدر: الباحث).

وقد تركزت ظاهرة التحضر في القاهرة العاصمة ومدينة الإسكندرية وبعض المدن المهمة الأخرى في بعض المحافظات. وهذه المدن، وخاصة القاهرة والإسكندرية، يمكن للمتتبع للحركة المعمارية رصد تأثير السيطرة الأجنبية على عمارتها وعمرانها خاصة في نهايات القرن التاسع عشر وهي الفترة التي سبقت ظهور المعماريين الوطنيين. وتبعاً لحركة التطوير الحضري النشطة فقد حدثت العديد من الامتدادات العمرانية وخاصة في مدينة القاهرة حيث سادتها نماذج العمارة العربية الوافدة فساد الطابع الإنجليزي في المعادي والفرنسي الارستقراطي في جاردن سيتي ونماذج متنوعة في وسط المدينة تشبه ما يوجد في المدن الأوربية الكبرى مثل لندن وباريس وزيورخ.

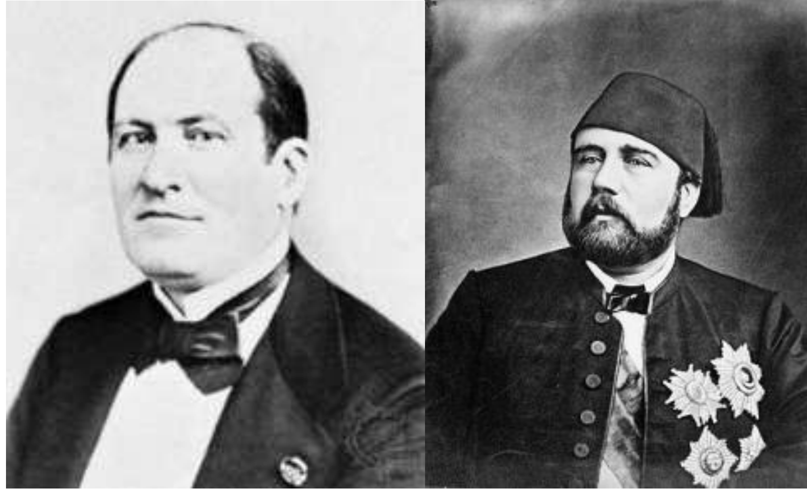
الهوية الحضارية للمجتمع المصري والتأثيرات العمر انية

إن الفترة الحاسمة في تلك الحقبة هي الواقعة بين قيام الثورة المصرية (1919) والحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) فقد اصطدمت الإدارة المصرية بفكرها وتقاليده مع ما طرأ على الحياة المصرية من أنساق ثقافية واجتماعية غريبة طارحة قضية الهوية الثقافية الحضارية بوجه عام والعمارة كأحد أنساق هذه الحياة بوجه خاص. وبالتالي فإن هذه الفترة هي فترة محورية وجوهرية في فهم ظاهرة الازدواجية التي عاشتها مصر منذ عهد

محمد علي وحتى الآن بين التراث وما يمثله وبين الوارد وما يضيفه. تلك الظاهرة التي تخطى تأثيرها المجال المعماري ليصل إلى كافة مؤسسات الدولة وإلى نمط الحياة العامة ذاتها. وقد شهدت هذه الفترة مجموعة من الأحداث المهمة في التاريخ العالمي المعاصر حيث بدأت بالحرب العالمية الأولى، وما صاحبها من تغيرات سياسية وإيديولوجية، ثم تأثير الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينات وأخيراً الحرب العالمية الثانية، وما تلاها من انتصار الحلفاء الذي أدى إلى إعادة تقسيم العالم بين القوى الحاكمة المختلفة ونشوء حركات التحرير الوطني. كما أن تلك الفترة شهدت مرحلة بالغة الأهمية في التطور الفكري والديني في مصر وهي مرحلة التأرجح بين الإسلامية والعلمانية. سترصد الدراسة تأثير هذه العوامل على الحركة الفنية في مصر بصفة عامة وعلى الحركة المعمارية والعمرانية بصفة خاصة (حواس، 2002؛ عدلي، 2012).

من المنظور التاريخي، كانت فترة الخديوي إسماعيل وخاصة بعد عودته من زيارة معرض باريس سنة 1867 مرحلة فاصلة مهدت إلى غرس التيار التغريبي في التربة المصرية والذي تبنته طبقة المثقفين وعلية القوم في ذلك الوقت. وازداد النقل عن الفكر الغربي وخاصة الفرنسي الذي ساهم بصورة جوهرية في تغيير بنية مدينة القاهرة بمشروع تطويرها المماثل لمشروع المخطط "هاوسمان" لتطوير مدينة باريس والذي يحقق أحلام الخديوي إسماعيل في القاهرة الباريسية والذي سُمى مشروع "باريس الشرق" أو "باريس على النيل" (عمارة، 1988؛ سالمان، 1971؛ أندريه، 1974). إلا أن التأثير على العمارة والعمران ازداد مع انتقال مقر الحكم من القلعة إلى عابدين[4] حيث نشطت الحركة المعمارية في المناطق المحيطة وشملت المكاتب والسفارات وسرايات الوزارات والمحلات الكبرى، وتكفل الأجانب بالقيام بهذه المشروعات تمويلاً وتصميماً وتنفيذاً، خاصة بعد أن أصبحت نسبة الأجانب في مدينة القاهرة تصل إلى أكثر من 17 % من إجمالي سكان المدينة سنة 1907 وبالتالي فتلك المرحلة تحكم فيها تماما النموذج الغربي. وبالتالي تواجد في المجتمع المصري تياران أحدهما تغريبي ممثل في الصفوة أو الطبقة العليا من الشعب ذات التعليم الأجنبي وطريقة المعيشة وأسلوب الحياة الغربي، والآخر التيار الشعبي ممثلاً في باقي طبقات المجتمع ذات الملبس والمأكل وأسلوب الحياة الاجتماعية والبناء الثقافي المتجذر في الموروث (عمارة، 1988؛ عبد الرءوف، 2-14؛2019؛ عبد الجواد، 1989).

[4] كانت رؤية إسماعيل للتحديث قائمة على تحويل مصر إلى قطعة من أوربا، وجعل القاهرة مدينة أوربية وأعطى ظهره للمدينة الإسلامية التقليدية، الأمر الذي رمز إليه بتحويله لمقر السلطة من القلعة إلى قصر عابدين.



شكل (3): الخديوي إسماعيل حاكم مصر (1830-1895) والمخطط والسياسي الفرنسي جورج يوجين هاوسمان (1809-1891)

وقد انعكس هذا الوضع على الواقع العمراني فظهر تيار رسمي يلقى رعاية الحكام يتمثل في قاهرة إسماعيل الأوربية والمباني ذات الطرز الأوربية التي تعكس حركات الإحياء في العمارة الغربية، وكان صائغ هذا البيئة هو المهندس الأوربي. وفي المقابل، يوجد التيار الشعبي الذي يعيش في القاهرة القديمة ذات النسيج بالغ الحساسية والمعبر عن المقومات الاجتماعية والتركيبة الحضارية الموروثة وكان صائغ هذه البيئة المؤسسات الحرفية الشعبية. وحتى بدايات القرن العشرين كانت أعمال التعمير بالمناطق الجديدة كالزمالك ومصر الجديدة وجاردن سيتي في أيدي الأجانب وبأموال أجنبية، وتقلص دور القطاع العمراني الوطني الشعبي واقتصر على قطاع الإسكان الخاص للطبقات المتوسطة وما تحتها. وقد بدأ دور المعماري والمخطط الوطني يتبلور بقيام الثورة المصرية (1919) بقيادة الزعيم "سعد زغلول" وترسخ فكرة القومية المصرية ومشروع النهضة المستقلة والرغبة الوطنية في التحرر من الاستعمار الأجنبي والمحاولات الجادة في بناء قاعدة اقتصادية وطنية والتي تزعمها الاقتصادي الوطني "طلعت حرب". تلي ذلك ظهور فكرة القومية في إطارها الإسلامي، وخاصة مع ظهور الجماعات الإسلامية المنظمة وأشهرها جماعة " الإخوان المسلمين"، ووسط ظروف السيطرة الأجنبية الكاملة على كافة مجالات الحياة وفي نفس الوقت نمو الإرادة الوطنية والرغبة في الاستقلال، بدأت الدولة تهتم بإيفاد مبعوثين للخارج في مختلف أنواع العلوم والفنون ومنهم مجموعة من المعماريين للدراسة في أكبر مدارس

العمارة في ذلك الوقت كمدرسة ليفربول في إنجلترا ومدرسة الفنون الجميلة (البوزار) في فرنسا وبعد إتمام دراستهم عادوا للوطن وبدأوا في ممارسة نشاطهم وفي التأثير على العمارة والعمران في مصر (عبد الرءوف، 2014؛ حبشي، 1990).

الفترة الثانية: (1952 – 1970) عبد الناصر: الانطلاقة الثورية والتوجه الاشتراكي كإيديولوجية للمجتمع المصري.

بلورة الأفكار الاشتراكية وصياغة فصل جديد في عمران القاهرة

شهدت هذه الفترة تحولاً جذرياً في حياة المجتمع المصري، وتغيرت المفاهيم الشائعة والأوضاع الاجتماعية والطبقية التي سادت لفترات طويلة وجاء هذا التحول كنتيجة للحدث الرئيسي الذي شهدته تلك الفترة وهو ثورة 23 يوليو التي كان توجهها نحو الإيديولوجية الاشتراكية بديلاً عن الرأسمالية الإقطاعية السائدة التي سببت الكثير من المعاناة لأفراد الشعب المصري وبالتالي فقد قادت الثورة عملية تحديث كبرى في تاريخ مصر المعاصر (عبد الرءوف، 2016؛ 2020). وقد أحدثت الثورة مجموعة من التحولات أهمها التحولات السياسية والتغيرات التي حدثت على مستوى السلطة وتغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري والسماح للقطاعات الكبرى من المجتمع المصري بالخروج إلى حيز المشاركة الفعلية ثم التحولات الاجتماعية في الهيكل الطبقي ثم التحولات الاقتصادية في سياسة الإنتاج. وقد حاولت الثورة من خلال ذلك التغيير الشامل تدعيم نفوذها بتحقيق مكاسب شعبية تضمن لها الاستمرارية في الحكم فجعلت من أهدافها أن يكون لكل مواطن الحق في العيش حياة كريمة قويمة خاصة طبقات الشعب العاملة والفلاحين. فقد أعطت الثورة دفعة قوية للحراك الاجتماعي وعملت على تذويب الفوارق بين الطبقات ومحاولة السيطرة على الأغنياء والإقطاع، الأمر الذي أدى إلى توسيع قاعدة الطبقة الوسطى فتغيرت الأوضاع الطبقية وتبدلت خاصة مع بلورة الأفكار الاشتراكية وبداية حركة التأميمات وتوسيع القطاع العام في مستهل الستينات. ومنذ قيام ثورة سنة 1952 جرت عدة تعديلات على السياسة الاقتصادية استجابة لتغير الاحتياجات والظروف حيث أدخلت تعديلات جذرية في نظام ملكية الأرض وأصدر قانون الإصلاح الزراعي وبدأت الدولة السيطرة على القطاع الصناعي منذ إصدار سنة 1957،

حيث قامت بتأميم الشركات البريطانية والفرنسية وغيرها من الشركات الأجنبية العاملة في هذا القطاع، وفي عام 1962 أقرت السياسة الاقتصادية التي تقضى بأن يكون القطاع العام مالكاً ومسيطراً على المرافق والصناعات الثقيلة والخفيفة وصناعات التعدين، والبنوك، وشركات التأمين، وخلافه. بينما بقيت التجارة الداخلية وبعض أعمال البناء مملوكة للقطاع الخاص الذي كان معظمه من المصريين خاصة بعد انخفاض عدد المقيمين الأجانب بوتيرة متسارعة حتى بداية الستينات.

ومن ثم فإن البناء الفكري للمجتمع كان يرتكز على قاعدتين رئيسيتين: الأولى: إلغاء النظام الطبقي ومحاولة تمكين الطبقات المحدودة الدخل من العيش بشكل إنساني صحي وأن يكون لها حق في المساهمة الإيجابية في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في محاولة لتذويب الفوارق بين طبقات الشعب ومقاومة الآثار التي أحدثتها حركة الرأسمالية والإقطاع. والثانية: هي التوجه نحو القومية العربية والحرص على الترابط مع عناصر الأمة العربية ودور مصر القيادي في هذا المجال. وقد كان لهذه الركائز أكبر الأثر على المجالات المعمارية والعمرانية فالقاعدة الأولى كان من أهم نتائجها النهضة الضخمة في المشروعات المرتبطة بتحسين المجتمع وخاصة مشروعات الإسكان[5] والتصنيع وخلق أحياء جديدة للطبقات العاملة في القلاع الصناعية الجديدة مثل شبرا الخيمة وحلوان. فقد شهدت هذه الفترة انخراطا أقوى للدولة في المسائل المحلية مصحوباً باقتصاد مركزي موجه يساعد على تنشيط القطاع العام ومحاولة التركيز على عمل تطوير الصناعة والاهتمام الفعلي برفاهية ذوي الدخل المحدود وأولها بضمان المسكن المريح، فتم لأول مرة في تاريخ مصر التوسع الكبير في بناء المساكن الشعبية في التجمعات الجديدة، وساعد على هذا تأميم شركتين من أكبر شركات الإسكان في مصر في ذلك الوقت وهما شركة مصر الجديدة وشركة المعادي. ثم تم إنشاء شركة التعمير والمساكن الشعبية عام 1954 لتتخصص في بناء مشروعات الإسكان الجماعي الشعبي في كل أنحاء البلاد والتي مولتها الحكومة واعتبرتها أحد واجباتها الرئيسية.

[5] تم تنفيذ مشروعات مكثفة لإسكان التعاوني في أحياء القاهرة الفقيرة وفي المناطق الصناعية مثل زينهم وعين الصيرة وإمبابة وحلوان وشبرا الخيمة.



شكل (4): مباني قصور الثقافة، واحد من اهم التعبيرات الدالة لعبور الفجوة بين عمران الاقطاع وعمران الثورة واتاحة الثقافة للجميع بعد 1952، حيث يشرح المعماري سيد كريم فلسفة تصميم قصر ثقافة المنصورة لوزير الثقافة (المصدر: مجلة العمارة 1960).

أما القاعدة الثانية وهى التوجه نحو القومية العربية والذي صاغته التغيرات السياسية والثقافية والاجتماعية بعد الثورة فقد انعكس في محاولة تشكيل القاهرة العاصمة على أنها عاصمة الأمة العربية[6] مما كان له أكبر الأثر في ازدهار وتنوع المشروعات المعمارية والعمرانية التي أقيمت بها، ومن أهمها مبنى المقر الدائم لجامعة الدول العربية الذي صممه المعماري المصري محمود رياض عام 1954 والذي أعاد المعماري الوطني إلى أداء دوره في تشكيل البيئة المبنية في وطنه وأهمية تعامله مع المبنى العام وعودته ليساهم في صياغة الأبنية العامة التي تعبر عن كيان المجتمع كله. وقد تميز هذا المبنى بحرص المصمم على تأكيد الهوية الإسلامية للمجتمعات العربية من خلال تصميمه للمبنى سواء في تشكيل المساقط الأفقية والعلاقات الفراغية أو في معالجة الواجهات وتنسيق الموقع الخارجي.

[6] يشير د. سعد الدين إبراهيم في بحثه " القاهرة: نظرة اجتماعية "، إلى أن القاهرة في فترة حكم جمال عبد الناصر تحولت بفعل الثورة إلى عاصمة عربية وأصبحت تمثل قبلة رجال الأدب والسياسة والفن والطلبة من جميع أنحاء العالم العربي. ص 56 ندوة تحديات التوسع العمراني – حالة القاهرة منشورات جائزة الأغاخان للعمارة – 1984.



شكل (5): تكررت مشروعات الإسكان العام وعملية إنتاج المساكن بالجملة، والتي ثبت فشلها لعجزها عن تلبية حاجات السكان وبعدها عن عاداتهم وتقاليدهم وطريقة حياتهم، والتي زادت من ملل ورتابة الصورة العمرانية في مختلف مدن مصر (المصدر: الباحث).

من اشتراكية الايديولوجية إلى اشتراكية الفيلا

كتب المعماري سيد كريم والملقب بمعماري الثورة نصا فارقا صدر في العقد الأول بعد إنقلاب 23 يوليو 1952 وعنونه بالعنوان الدال "إشتراكية الفيلا". أن التحول إلى الاشتراكية لم يكن نتيجة تطور ديناميكي داخل الهيكل الطبقي للمجتمع المصري، بل أنه كان نتيجة قرارات سياسية، وكان رجال الثورة الذين اهتموا بصياغة المستقبل وجدوا في التوجه الاشتراكي ضماناً لوضوح الرؤية المستقبلية وبالتالي كان قرار التوجه نحو الاشتراكية يحقق هدفين مهمين:

1 - تطوير الاقتصاد المصري خاصة بعد إفلاس الرأسمالية وتجربة الإقطاع والرغبة في تحويل مصر من بلد زراعي إلى بلد صناعي متقدم وتأثير هذا على مستوى معيشة أفراد المجتمع وطريقة حياتهم.

2 - ضمان تدعيم الثورة وتأييدها واستمراريتها عن طريق الاعتماد على المعسكر الشرقي الذي يمثل إحدى القوتين العظميين والاقتداء بالتجربة الاشتراكية.

وقد لعب الشعب المصري بقطاعاته المختلفة دوراً رئيسياً حيث اعتمدت عليه السلطة كقاعدة جماعية عريضة، وبالتالي اهتمت برفع مستوى المعيشة عن طريق توسيع نطاق الطبقة البرجوازية الوسطى ولأهمية ذلك في ضرب الطبقة الرأسمالية القديمة. ومن أبرز نتائج الاتجاه الاشتراكي للدولة هو دخولها كمشروع ومقنن ومنفذ ومشرف في مختلف مجالات التنمية وبالتالي التنمية المعمارية والعمرانية حيث نشطت المشروعات الحكومية التي تمولها الدولة وخاصة في مجال الإسكان وكذلك المشروعات الخدمية كالمدارس الحكومية وقصور الثقافة والمباني الرياضية والتي انتشرت في أنحاء البلاد، كما صاحب ذلك اهتمام بالمباني العامة التي تعبر عن سير الدولة في طريق التقدم ونجاحها واستقرارها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي فأنشئت الدولة العديد من المباني المهمة مثل مجمع الإصلاح الزراعي ومطار القاهرة الدولي ومبنى الغرفة التجارية ومبنى جريدة الأهرام وبرج القاهرة وفندق النيل هيلتون وغيرها..

مما سبق نستخلص أن هذه الفترة على الرغم من التوجه الاشتراكي العام الذي سادها إلا أن قضية التغريب الفكري والثقافي قد شهدت تحولاً يجعلها تتلاءم مع التغير السياسي والاجتماعي للثورة، واستمر تأثير تلك القضية على العمل المعماري والعمراني ، فالتجربة الاشتراكية التي دفعت إلى بناء العديد من المساكن الشعبية والتوسع فيها دون تقييم لمستويات أدائها سواء من قبل المعماريين المصممين أو من حيث رأي مستعمليها ، لم تجهض التجربة الغربية الأوربية والأمريكية التي ظلت الرافد الرئيسي للأفكار والاتجاهات التي تبناها المعماريون المصريون. وبالتالي استمرت علاقة التبعية بين الفكر الغربي وبين الواقع المعماري المصري كمجال للتطبيق دون أن تخضع الاتجاهات الغربية للدراسة أو التحليل أو النقد والتقييم لبيان جدوى تطبيقها ومدى نجاحها في التعبير عن هوية شعب له مخزونه الثقافي المتراكم وله تركيبة معقدة من العادات والتقاليد وله رغبة في التقدم والتحضر.

الفترة الثالثة (1973 – 1980): السادات والانفتاح الاقتصادي والإيديولوجية الرأسمالية

نحو مدن مصرية عالمية في حقبة الانفتاح

إن الانجاز التاريخي الذي شهدته تلك الحقبة متمثلاً في انتصار الشعب المصري في معركة السادس من أكتوبر سنة 1973 ثم جهد السلام والدعوة لإنهاء الحروب، أحدث تغيرات جوهرية شملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصري. فقد حدث استرخاء اجتماعي تام خاصة مع وعود الرفاهية والرخاء للشعب بكل قطاعاته بانتهاء فترة الحروب وتوجه الدولة نحو الإيديولوجية الرأسمالية. حيث تغير تفكير القادة السياسيين ونظرتهم للاقتصاد الوطني فحدث تحول أساسي في السياسية الاقتصادية كان هدفه إعطاء القطاع الخاص دوراً أكبر في النشاط الإنتاجي والاستيرادي وسهل التعامل بالعملات الحرة وبلور هذا التغير عن طريق إصدار الحكومة لقانون الانفتاح الاقتصادي[7]، الذي كان يهدف إلى تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد مفتوح أقل مركزية عن ذي قبل. وشجعت الحكومة الملكية الخاصة الفردية وانخفضت القيود على القطاع الخاص. كما سمح للمصريين بالعمل في البلاد المجاورة الغنية فشكلت مدخراتهم عنصراً مؤثرا في النسيج الاقتصادي للدولة وساعد هذا على خلق مناخ عمل مشجع للاستثمار وجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية لإقامة العديد من المشروعات في مصر. وعلى الرغم من الانتعاش الظاهري للمجتمع في بدايات تلك الحقبة، فإن سياسة الانفتاح كان لها جوانبها السلبية التي أثرت على مقومات المجتمع المصري المختلفة، فمع معدلات الكسب السريعة الضخمة لقطاع معين من المجتمع حدثت تناقضات ضخمة في توزيع الدخل القومي جعلت نسبة لا تقل عن 25 % من هذا الدخل يحصل عليها 2.5% من إجمالي عدد السكان، كما أن ظهور تلك الطبقة من الرأسماليين الطفيليين الذين قلبوا الهرم الاجتماعي وطغوا برموزهم وثقافتهم على جوانب الحياة وأصبحوا

[7] بلور السادات رؤيته الخاصة للتعامل مع المجتمع المصري بانتهاجه سياسة الانفتاح التي مثلت انطلاقة جديدة في شتى المجالات، وعادت رؤية السادات إلى الأذهان الرؤية التي تبناها الخديوي إسماعيل عندما أراد أن يطور مصر وفقاً للأسس الغربية وبالمعونات الغربية وبالتكنولوجيا الغربية والخبراء الغربيين، وإذا كانت باريس وروما هي المدن المفضلة لدى إسماعيل فقد كانت لوس أنجلوس وهيوستون هي النماذج المفضلة لدى السادات.

القدوة والمثل الأعلى للأجيال الناشئة مما أحدث خللاً اجتماعياً نتيجة اهتزاز القيم والمبادئ والأخلاقيات الحاكمة للمجتمع وتفسخ التركيب الاجتماعي.



شكل (6): في فترة الانفتاح زاد التوجه الغربي وارتفعت الأبراج في سماء القاهرة والمدن الكبرى (المصدر: الباحث).

ومن الواضح أن استمرارية الرؤساء المصريين في استخدام قوة الصور للتلاعب بالناس، يمكن تتبعها في التاريخ الحديث للدولة. فقد لجأ أنور السادات الرئيس الجديد الذي تولى المقاليد بعد وفاة عبد الناصر، والذي كان يتمتع بانتصار لم يسبق له مثيل في حرب 6 أكتوبر 1973، إلى طرح رؤية تطوير مصر بعد الانتصار. واستخدم الانتصار لنشر رسالة مفادها أن مصر يجب ان تجني ثمار انتصارها. وفي وقت لاحق، وقع السادات اتفاق سلام مع إسرائيل لتأمين لقب رجل الحرب والسلام المستحق. واستخدم السادات الفصائل الإسلامية لإبعاد الناصريين عن السلطة. كما تبنى تحولا من الاشتراكية التي صبغت حقبة ناصر إلى الرأسمالية ومنطق السوق المفتوح أو ما تم صياغته لاحقا في مفهوم "الانفتاح الاقتصادي". وقد أدت سياسات الانفتاح هذه إلى أول أعمال إنتفاضة شعبية في مصر عام 1977. وبدأ السادات في الابتعاد عن الاتحاد السوفيتي الذي دعم ناصر، وبدأ في التواؤم مع الغرب، خاصه أمريكا، حيث بدأت الوكالة الأميركية للتنمية في استئناف المساعدات

العسكرية والاقتصادية. وبدأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التدخل في الشؤون المصرية، واتسعت الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون. وفي الوقت نفسه، بدأ الأصوليون الإسلاميون يكتسبون السلطة في النقابات والإدارة المحلية ومجلس الشعب. سمح السادات بتشكيل الأحزاب السياسية، لكنه لم يستطع أن يتسامح مع المعارضة السياسية. وفي سبتمبر 1981، سجن السادات جميع رموز المعارضة، سواء الإسلامية أو اليسارية أو حتى الليبرالية. والأسوأ من ذلك كله أنه فقد دعم الدول العربية في أعقاب اتفاق السلام مع إسرائيل. ومن هنا حاول السادات المنبوذ إقليميا، التوجه غربا لتشييد صورة جديدة للمشهد المعماري والعمراني للدولة وخاصة للعاصمة القاهرة[8].

هذا المشهد كان يرتكز على مفاهيم ما بعد النصر والسلام حيث الدولة ومزدهرة وسريعة التطور. وتشير التدخلات العمرانية والمعمارية الجديدة المختلفة إلى الهوية الجديدة للقاهرة كمدينة ذات مستوي عالمي مع مباني شاهقة والوجود المتسارع للشركات متعددة الجنسيات. وقد استخدم السادات نفسه نموذج هونج كونج في بعض المقابلات المتلفزة لتوضيح رؤيته حول العاصمة القاهرة بعد الانتصار وبعد السلام. وكان إعجابه بهونغ كونغ نابعا من صورة المدينة، وخاصه ناطحات السحاب ومقار المؤسسات الدولية والتجارية العالمية. وقد تجلى التطور الرأسي بوضوح في النسيج الحضري في القاهرة في عدد من ناطحات السحاب وخاصه على طول واجهة نهر النيل. كما بدأ السادات برنامج "مدن جديدة" أطلقت عليها أسماء تخلد الانتصار في الحرب مثل مدينة 6 أكتوبر أو العاشر من رمضان. وسميت مدينة واحدة (مدينة السادات) أيضا تيمنا به لأنه كان من المفترض أن تكون العاصمة الإدارية والتعليمية الجديدة. وقد أنتهى هذا الحلم باغتياله غير المتوقع في 1981 بينما كان يحتفل بذكرى انتصار الحرب في 6 أكتوبر.

وفى مجال العمارة والعمران فإننا لا نتعامل مع قضية مستقلة بذاتها معزولة عن الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بل هي في الواقع محصلة ونتيجة تفاعل كل هذه الجوانب مع بعضها البعض، فقد شجعت حركة الانفتاح الاستهلاكي على بروز موجة استيرادية للعمارة الغربية بشقها الأوربي والأمريكي بعد أن

[8] تحيا مصر: فانتازيا العمران-استغلال ثقافة الصورة في عصر ما بعد ثورة 25 يناير. نشرت في موقع جدلية بتاريخ Jan 31, 2020.

أصبحت المدينة الغربية عمارة وعمراناً هي المدينة الفاضلة في فكر وأعمال الكثير من المعماريين المصريين الذين استمر توافدهم قادمين من الغرب حيث درسوا العمارة هناك أو تخرجوا من الجامعات المصرية التي تعتمد مناهج مدارس العمارة بها نفس التوجه الغربي دون محاولة للتأصيل أو ربط تلك المناهج بقاعدة فكرية محلية. ونتيجة التوجه الغربي للمعماريين المصريين فقد استمروا في استيراد صياغات بنائية لا تتوافق مع البيئة المصرية، ولكنها تعبر عن المجتمع الانفتاح وأنشطته الرأسمالية وهي انعكاس لرؤيتهم لمفهوم التقدم ومواكبة الحضارة الغربية، فانتشرت الأبراج وناطحات السحاب وظهر الإسكان الفاخر بعد عقدين من الغياب، ولكن بشكل مختلف، فأقيمت أبراج الإسكان الفاخرة التي تركزت في ثلاثة مواقع هي الزمالك وجاردن سيتي وعلى طول شاطئ النيل. ولتحقيق ذلك أزيلت الكثير من الفيلات والقصور القديمة لتحل محلها العمارات العالية والمباني الإدارية الحديثة، مما أفقد مصر بصفة عامة والعاصمة القاهرة بصفة خاصة ثروة معمارية لا تعوض. ولعل منطقة جزيرة الزمالك التي كانت تعد من أرقي المناطق السكنية في مصر وكان أغلب مساكنها من الفيلات والقصور التي تعبر عن حقبة زمنية مهمة في تاريخ مصر المعماري المعاصر، من أكثر المناطق التي عانت في فترة الانفتاح حيث ساعد وجود الكثير من الأراضي الخالية، وكذلك استعداد الملاك لهدم فيلاتهم وبيع أرضها تحت تأثير الإغراء المادي بالإضافة إلى غياب الاشتراطات والقوانين التي تحافظ على طابع المنطقة، فتم تجزئة الأراضي إلى قطع صغيرة بنيت عليها الأبراج السكنية بأقصى ارتفاع يسمح أو لا يسمح به القانون فبدأت المنطقة في التدهور وفقدان كيانها كمنطقة سكنية لها طابعها المميز خاصة مع تضخم نسبة التلوث البيئي والبصري فيها.

مفاهيم التغريب في حقبة الانفتاح العمراني

هيئت تلك الفترة لعودة الاستشاري الأجنبي ليعود ويمارس عمله ويحتوي داخل مؤسسته بعض المعماريين المحليين ليعطوا له مشروعية العمل في وطنهم. وبالتالي تناقضت مكونات الصورة العمرانية العامة بسبب التناقض الفكري الجوهري بين المعماريين المسئولين عن صياغة تلك الصورة ومن ثم ظهرت ثنائية المكتب الاستشاري المصري والمكتب الأجنبي التي مكنت المعماري الأجنبي من إحداث خلل في التكوين العمراني للمدن. وقد حاولت حركة التنمية العمرانية التي شملت أرجاء البلاد تتبع النمو السكاني المتزايد حيث شهدت تلك الفترة نمو أحياء جديدة خصصت لاستيعاب تخصصات مهنية مثل مدينة الصحفيين ومدينة المهندسين

وغيرها. إلا أن تلك الخطوة جاءت على حساب مسطحات ضخمة من الأراضي الزراعية التي حلت محلها أحياء سكنية فاتجهت الدولة إلى سياسة إنشاء المدن الجديدة حيث ظهرت فكرة إنشاء مدن تابعة لمواجهة الحاجات المتزايدة للسكان وأصبح تطوير المدن التابعة لاستيعاب التوسع العمراني في المستقبل أحد الأهداف الاستراتيجية من أجل مستقبل العاصمة القاهرة وغيرها من مدن مصر. كما تبنت الدولة سياسة حضرية متكاملة تشمل إنشاء مدن جديدة على محاور تنمية جديدة بالإضافة إلى تنمية المدن الإقليمية والمراكز الحضرية القائمة. ومن أهم المدن التي أعدت دراستها التخطيطية مدينة 6 أكتوبر على محور القاهرة – الفيوم الصحراوي، ومدينة 15 مايو على محور القاهرة الجنوبي بحلوان، ومدنية بدر على محور القاهرة – السويس، ومدينة العاشر من رمضان على محور القاهرة – الإسماعيلية ، والواقع أن الخطأ الرئيسي الذي حال دون نمو تلك المدن وعدم تشكيل بنيتها السكانية بالصورة المرجوة يعود إلى الخلط الشديد بين مفهوم إنشاء المدينة كحل لمشكلة الإسكان ومفهوم إنشائها كضرورة لاستيعاب زيادة السكان وخفض الضغط على مدينة القاهرة، وهذا الاستيعاب لا يأتي فقط بإنشاء المساكن وإنما بإنشاء كيانات اقتصادية جاذبة يترتب عليها تواجد فرص عمل جديدة تشكل الركيزة الأساسية لبنية سكانية تجد في هذه التجمعات فرصة العمل الأفضل والسكن الأفضل والخدمة الأفضل .



شكل (7): سمحت ثنائية المكتب الاستشاري المصري الأجنبي بزيادة التوجه الغربي في المنتج المعماري ومن أهم الأمثلة مشروع مركز القاهرة التجاري للمعماري على نصار ومكتب S.O.M (المصدر: الباحث).

ومع ازدياد مفاهيم التغريب وتجسيدها في الأعمال المعمارية التي كان المهندس المعماري مسئولاً عنها سواء كان منفذاً أو مصمماً أو متخذاً للقرار، عانى التيار الشعبي الذي ينتج عمارة مرتبطة بالترا ولها منطقها الحرفي والتنموي الخاص. حيث أجهض دوره وتقلص إنتاجه الإبداعي وخاصة مع سفر العمال المهرة والفلاحين للعمل في الدول الخليجية والنفطية وما أحدثوه من تغيرات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لقراهم وتجمعاتهم السكانية عند عودتهم. حيث زادت حركة البناء بالخرسانة المسلحة وانقرض أمامها استعمال الأحجار والأخشاب والطوب اللبن وغيرها من المواد البيئية الأخرى، بالإضافة إلى تحول مهارة عمال البناء من مهارات تخدم الطبقة المتوسطة وما تحتها إلى مهارات باهظة التكاليف تستعمل مواد مبالغ في أسعارها ومستوردة من الخارج اقتداء بما مارسوه في فترة عملهم بالدول العربية. وبالتالي فقد تحول دور التيار الشعبي إلى امتدادات عشوائية خاصة مع توقف الأنشطة الرسمية لبناء المساكن الشعبية منذ منتصف السبعينات حتى شكلت نسبة الإسكان العشوائي 75 % من إجمالي حركة الإسكان وظهرت كتل عمرانية ذات طابع عشوائي في تصميمها وتخطيطها مثل بولاق الدكرور وإمبابة ومنطقة شارع الملك فيصل بالهرم، وهذه الامتدادات لم تخضع لأي تخطيط مدروس من قبل المؤسسة الرسمية فأصبحت أحياء متهالكة صحياً وعمرانياً وكان المقاول البسيط المحدود الخبرة هو المسئول عن هذا التيار وبالتالي ساهم بقدر كبير في تشويه الصورة البصرية العامة.



شكل (8): نمت المستوطنات والأحياء العشوائية في كثير من مناطق القاهرة ومدن مصر الكبرى مما أدى إلى تدهور البيئة المبنية وتداعيها في تلك المناطق، حالة امبابة (المصدر: الباحث).

الفترة الرابعة: (1980 – 2005) مبارك: تيارات العولمة والصراع بين الأصالة بقوالبها التراثية والمعاصرة بتوجهاتها الغربية.

عمران مصروتجسيد التناقضات الاجتماعية

إن المتتبع الأمين للحركة المعمارية المصرية في تلك الحقبة، يرصد العديد من التيارات المتناقضة والتي تعكس طبيعية الفترة التي تحوي داخلها العديد من الثقافات والحضارات والتوجهات داخل كيان المجتمع المصري، وفي مختلف جوانبه الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية وبالتالي فإن المجتمع مر بفترة انتقالية نرصد خلالها عدة متناقضات. فالتناقض الثقافي نجده في الاتجاهات المتباينة والتيارات الفكرية المختلفة التي لا تتفاعل بحيث تصل إلى لغة أو تشكل وعيا جماعيا. والتناقض الاجتماعي الذي يمكن رصده في كل مدن مصر نجده متجسداً بصورة واضحة في القاهرة التي تميزت دائماً في الحقبة الماضية بقطاعاتها الاجتماعية الثلاثة. وأولها المجتمع القديم في الجمالية والثاني مجتمع الصفوة في الزمالك وجاردن سيتي والمعادي ومصر الجديدة ثم الثالث وهو مجتمع الطبقة المتوسطة في باقي أحياء المدينة. ولكن مع فتح الحدود بين تلك المجتمعات، حدث تداخل وتفاعل كبير بين القرية والمدينة وبين العام والخاص من حيث القيم والسلوكيات والمبادئ وطريقة الحياة بسلبياتها وإيجابياتها (سيمز، 2011؛ ميتشيل، 2002). ويوازي هذا ظهور جانب كبير مما يسمى مجتمع ما بعد الانفتاح تلك الطبقة غير الواعية والغير مثقفة التي تفتقد الحس الجماعي وتتعامل مع المجتمع من منطلق الذاتية الانفرادية، وليس من منطلق روح الجماعة ولا تنظر للمجتمع ككيان إنساني يتعايش في إطار جماعي إنتاجي (أمين، 2011). وشهدت تلك الفترة أيضا ظاهرة التناقض الإداري حيث تتعدد الصلاحيات وتتناقض وتغيب الأسس الموضوعية في اختيار الأجهزة الإدارية ويصعب تحقيق التنسيق فيما بينهم، كما يصعب معرفة من هو متخذ القرار والمبررات التي دفعته لاتخاذه ومدى قوة الدراسة التي استند عليها لاتخاذه. كما تجسدت مشكلة العمران في مصر خلال هذه الفترة في بعدين جوهريين:

البعد الأول: الحاجة الملحة والتي لا تحتمل التأجيل لتوفير كم هائل من المساكن والمرافق ومباني الخدمات بأنواعها والفراغات المكشوفة والترفيهية القادرة على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والنفسية والروحية لأفراد المجتمع، وذلك بوسائل وتكاليف في حدود الإمكانيات المتاحة دون الإخلال بتوازن الطبيعة مع الحفاظ عليها من التلوث ودون التعدي على الأراضي الزراعية.

البعد الثاني: هو تدهور البيئة العمرانية التي تستوعب حياة المواطن المصري، والحالة التي وصل إليها الناتج المعماري في معظم المشروعات من قصور في تلبية الاحتياجات وضعف القدرة على مخاطبة الناس وتنمية إحساسهم بالانتماء للمكان والجماعة.

والواقع أن هذا التعدد في الاتجاهات المتباينة دون تحليل أو نقد ودون مراعاة للرأي العام للمجتمع أدى إلى فقد أجزاء كبيرة من مصر، وخاصة من القاهرة، النسق العمراني والطابع المميز لها وتحول العمران إلى خليط من مباني متعددة الاتجاهات والطرز والغير متجانسة مع ما حولها وذات التباين الواضح في معالجتها الخارجية وفي أنشطتها ووظائفها. كما أننا نلمس هذه التعددية في كثير من الإضافات التي تبنى فوق مبان قائمة حيث تضاف طوابق جديدة ذات وظيفة وأسلوب معماري مختلفين عن الطوابق الأصلية للمبنى، وكذلك تنافرت الكثير من المباني الجديدة مع البيئة الطبيعية التي هي من صنع الخالق، ولم يجهد المصمم نفسه في التوافق معها وتجاهلت تلك المباني محددات جوهرية مثل العوامل البيئية التي تختلف من مكان لآخر، وطبيعة وعادات المجتمعات وطرق الإنشاء والمواد المتاحة والملائمة لكل بيئة.



شكل (9): تميزت العقود الأخيرة من التاريخ المعماري المعاصر في مصر بانتشار الأبنية والأحياء العشوائية التي ساهمت في المزيد من التشويه للعمارة والعمران (المصدر: الباحث).

سيطرة العشوائي وعجز الحكومات وتهميش المجتمعات المحلية

وصلت حالة العمران في مدن مصر وعاصمتها القاهرة إلى حالة غير مسبوقة من سيطرة العشوائي واللارسمي. وأصبح معظم النمو العمراني يحدث في المناطق غير الرسمية للمدينة وليس في المناطق المخططة أو الرسمية. وبينما أصرت الأجهزة الحكومية على أن نسبة النمو العشوائي من إجمالي التنمية العمرانية بمصر هي 50%، أوضحت مصادر أكثر حيادية ومصداقية مثل البنك الدولي ان النسبة تجاوزت 70%. من جهة أخرى تبلورت بوضوح أدوار مثيرة للجدل للمدن الجديدة والتجمعات المستحدثة حيث استضاف معظمها أنماطا مختلفة من المجتمعات السكنية المغلقة التي يمكن أن تدعم فقط كمية محدودة جداً من النمو، ولا سيما استهداف مستهلك الطبقة الراقية جداً. وفي القاهرة ازداد معدل التغيير الجذري لأحياء لها عمرانها ولغتها المعمارية الخاصة مثل المهندسين أو مصر الجديدة. وبحلول عام 1992 أعلنت الحكومة رسميا أنها سوف تعترف بجميع المستقرات والمناطق غير الرسمية، وتم البدء في تزويدها بالبنية التحتية الأساسية والخدمات الضرورية. وكان هذا بدرجة عظمى يعود إلى العجز الكامل للحكومات المتعاقبة على حل مشكلة الإسكان، وبدء تكوين قناعات بأن الحلول الشعبية اللارسمية (التي أطلق عليها عشوائية في الخطاب الأكاديمي أحيانا والرسمي دائما)، هي مخرج من الأزمة وتصدير فكرة العجز الحكومي المهين. وأدي ذلك إلى تسارع النمو غير الرسمي في قطاع الاسكان في القاهرة وكل محافظات مصر خاصة أن الشعب أصبح أكثر أمنا من خطر الطرد أو العقاب. وقد كشفت هذه المشكلة عجز المعماريين والعمرانيين على التعامل مع هذه المجموعات من الشعب المصري وضعف قدرتهم في تقديم حلول لمساكن إنسانية تلبي احتياجات قاطنيها. كما أنها محدودة التكاليف، ولكنها تتجاوز فكرة المساكن الشعبية البغيضة اللاإنسانية والتي تكرر مأساة مشاريع الاسكان الجماعي التي رفضت، بل أحتفل بهدمها في أوروبا وأمريكا.

لم يأت حسني مبارك، خليفة السادات، برؤية واضحة تتعلق بالنمو العمراني المستقبلي لمصر. وبعد عقود من الحكم، أعطي مبارك السلطة الكاملة لابنه جمال الذي كان يدير البلاد بدعم من مجموعة من أصدقائه من

رجال الأعمال والمصرفيين، ولكن تحت إشراف وثيق من الجيش (سينغرمان، 2015؛ كيركباتريك، 2018؛ عبد الرءوف، 2020). وبشكل خاص في 2007 عندما كان واضحا أنه في حين أن حسني مبارك كان لا يزال رئيس مصر، ولكن أبنه جمال مع مجموعة من الأصدقاء المجتمعين في كيان رسمي يسمي "لجنة سياسات الحزب الوطني" كانوا يديرون البلاد بالفعل. ولكن أشارت علامات مختلفة إلى أن الجيش كان عازما على أن يكون صاحب الكلمة الأولى والأخيرة عندما يتعلق الأمر بمن سيكون الرئيس المستقبلي لمصر؟ فبينما كان جمال مبارك يملك بعض الملفات الجوهرية بين يديه، لكن الجيش لم يكن مستعدا للتخلي عن أحد مبادئه الوجودية. وهذا المبدأ في مضمونه هو أن رئيس مصر ينبغي أن يكون دائما قادما من المؤسسة العسكرية. وتصف أبو المجد (2018) كيف تمكن الجيش المصري، خاصه بعد الثمانينات، من ترسيخ نفسه في جهاز الدولة، والمجتمع والاقتصاد حتى في الحقبات التي سوقت فيها الخصخصة كمدخل لتطوير الاقتصاد المحلي. وتقدم أبو المجد (2018) بيانا مفصلا عن تغلغل الجيش المصري في الاقتصاد وإدارة الدولة وأسباب وعواقب ذلك الاختراق.

الفترة الخامسة: (2005 – 2011) العشوائي والرسمي والمتعولم.

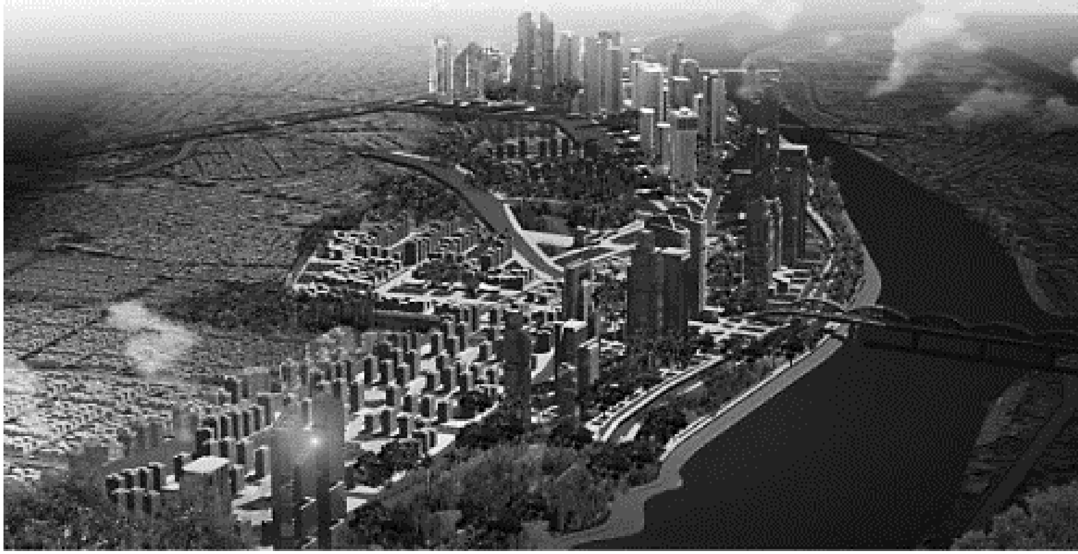
مخطط القاهرة 2050 والموجة الأولى في تقليد دبي

شهدت تلك الفترة مؤشرات عمرانية وتخطيطية مهدت لما حدث في يوم 25 يناير من عام 2011، إلا أن الواقع المعماري والعمراني والتخطيطي في تلك الحقبة كان بالقطع يشير بوضوح إلى سقوط كامل على عدة مستويات منها السقوط الأخلاقي للدولة في مواجهة توفير الحياة الكريمة للمواطنين في سكن يحمل أقل مواصفات الحياة الأدمية. هناك ايضا توحش سيطرة رجال الاعمال على المشهد التنموي والعقاري والتخطيطي لمصر كلها وللقاهرة بصورة خاصة. هناك مجموعة من التحولات التي يمكن رصدها في هذه الحقبة وهي وإن كان ظاهرها التناقض فإن الفاحص الدقيق لها يلحظ تكاملها واندماجها. التحول الاول نحو إعلان الاهتمام الرسمي بتطوير المناطق العشوائية وإعادة تأهيلها لتأكيد ادعاء مبارك ونظامه بانحيازهم الكامل للفقراء. ففي عام 2008 أسس صندوق تطوير المناطق العشوائية، ويهدف الصندوق إلى تطوير المناطق السكنية الغير رسمية مع التركيز بصفة خاصة على تلك التي تعتبر غير آمنة والمطلوب إزالتها وتهجير سكانها. لاحقا، تم تغيير اسم صندوق تطوير المناطق العشوائية إلى صندوق التنمية الحضرية. حجم ظاهرة الإسكان غير الرسمي في مصر لا يترك أي خيار آخر غير الاعتراف وضرورة الإرتقاء بها إلى مستوى الإسكان الرسمي. كما بينت التجارب السابقة أن اللجوء إلى إزالة وإعادة توطين السكان هي خيارات حتمية الفشل. وبصورة موجزة يمكن القول أن النمو العشوائي زاد في القاهرة والمدن المصرية نتيجة عجز كامل للحكومات المصرية على مدى ثلاثة عقود عن إيجاد البديل الملائم الذي يحفظ حق المواطن المصري في مسكن انساني يحقق احتياجاته (شوكت، 2020).

التحول الثاني تجسد في بزوغ مفاجئ لفكرة تحويل القاهرة إلى مدينة عالمية، وخاصة مع القفزات المتسارعة التي حدثت في مدن الخليج القريبة وخاصة ابوظبي، ودبي، والدوحة، والمنامة. وولد اقتراح مشروع مخطط القاهرة 2050 بمعرفة النظام السابق بقيادة مبارك، وخاصة من قبل ابن الرئيس. ولاستغلال التنمية العمرانية كأداة لخلق أوهام التقدم، استخدم جمال مبارك وفريقه إمارة دبي كنموذج لمستقبل القاهرة. قرار أسفر عن مخطط شامل رئيسي جديد للمدينة بعنوان القاهرة 2050 الذي كان محاولة لإنشاء دبي مطلة على

النيل. وكشفت "الهيئة العامة التخطيط العمراني" عن المشروع المعنون القاهرة عام 2050، وهي رؤية لا تخلق فقط نهجا نيوليبراليا جديدا لتطوير المدينة، بل أيضا تأثيرا واضحا لدبي كعلامة تجارية حضرية مؤثرة ينبغي تقليدها والإلتزام بمبادئها (عبد الرءوف، 2020). ولكن المشروع الذي اتسم بالسرية أكتشف عند تسريب بعض افكاره التخطيطية أنه ينطوي على نقل الملايين من السكان، بل التخلص منها تماما ودفعهم إلى مناطق هامشية او تعويضهم. كما إدعى المخطط أنه يهدف إلى تحقيق السيطرة على مسار التنمية في القاهرة خاصة مع وصول نمو المناطق الشعبية الى معدلات غير مسبوقة. هذا المخطط واجه انتقادات فورية لأنه نابع من أعلى إلى أسفل، لم يتم فيه استشارة المجتمع، بل هو رؤية فوقية لا تدرك تبعات تنفيذها على الأرض أو تدركها، ولكنها لا تعنيها. لقد تم تسويق المشروع كواحد من المشاريع الضخمة التي ستؤدي إلى صورة حضارية لمدينة القاهرة دون الالتفات إلى تشريد إعداد كبيرة من السكان مقابل سيطرة الرغبة لتحويل القاهرة إلى "مدينة عالمية تشبه دبي". رؤية القاهرة 2050 ونهجها في التخطيط كان من المفترض أن يرتقي بالقاهرة لتصبح عضوا جديدا في النادي العالمي للمدن العالمية العصرية، كما فعلت مدن عربية أخرى أهمها دبي والدوحة. أمثلة على نسخ بنية من دبي إلى القاهرة وكيف مسحت بعض المناطق الفقيرة تماما من خرائط الخطط الرئيسية ومن الوجود. لقد هدف المخطط باختصار الى خلق "دبي على طول نهر النيل"Dubai along the Nil*e*

وكان من بين أهداف المشروع، إنشاء طرق واسعة، ومساحات خضراء، ومواقع سياحية جديدة أو مجددة، مثل تلك الواقعة قرب الأهرامات. وفي التعليق على هذا المخطط "القاهرة 2050"، يشير كيرك (2015) إلى أن هذا المشهد قد يبدو جذابا، ولكنه يعني تهجير مئات آلاف، ان لم يكن الملايين، من الناس من أحيائهم، والكثير منهم سكان القاهرة الأكثر فقرا الذين يعيشون في مناطق غير رسمية، أو في العشوائيات كما تطلق عليها السلطات الرسمية. وتهدف مخططات القاهرة 2050 إلى نقل هؤلاء السكان من المناطق الأكثر مركزية في المدينة إلى ضواحيها الصحراوية وملء المساحات المفرغة بالمباني الراقية والمبهرة. وكما يشير كيرك (2015) إلى أن مشروع القاهرة 2050 كان استمرارا للاتجاه القائم على فكرة تحسين القاهرة للمحظوظين، وليس لكافة المجتمع.



شكل (10): القاهرة 2050 واعتماد دبي نموذجا لعمران القاهرة.

وبعد تحرر الهيئة العامة للتخطيط العمراني من الضغوط الفوقية وسطوة رجال أبن مبارك بعد ثورة 25 يناير، تبين أن مشروع القاهرة 2050 استفزازي حتى لجميع المهنيين في هذا المجال بمن فيهم العاملين به. ويبدو أن الثورة اندلعت في الوقت المناسب من أجل التخلص من هذا المشروع. مشروع القاهرة ٢٠٥٠ كان بالقطع سيؤدي إلى ظلم اجتماعي واقتصادي وسياسي فهو مخطط القاهرة تم صياغته بمنظور نيوليبرالي يفيد المطورين العقاريين، ويعكس قوة نخبة رجال الأعمال في الدولة المصرية والحكومة. واستلهم القاهرة 2050 رؤيته التخطيطية من تجارب مدن أخرى في العالم – مثل سيدني 2030، 2020 باريس، لندن 2020، سنغافورة عام 2050، أبو ظبي 2030 وشنغهاي عام 2050، وطوكيو عام 2050--ولكن بدون إدماج للكثير من الاحتياجات الحقيقية الحرجة لغالبية السكان في القاهرة، ومع القليل من التشاور مع سكان المدينة الفعليين الحقيقيين الذين توطنوا بها لعشرات، بل ولمئات السنين في بعض المناطق التي ستتعرض لسياسات الاخلاء العمراني القسري الكامل وتهجير سكانها. في مخطط القاهرة عام 2050، سوف يتم تحويل وسط القاهرة الى منطقة تتميز بناطحات السحاب وحدائق كبيرة. لا تتضمن هذه التطورات الجديدة القدرة على استضافة عدد كبير من الناس الذين يعيشون هناك حاليا، كما أن الأسعار الجديدة ونمط الحياة المقترح لن يمكن هؤلاء السكان الأصليين من العودة. لا توجد تصورات أو استعدادات لما يمكن أن يحدث لهذه الأسر، مما يعكس أن مخطط القاهرة عام 2050، إلى حد كبير يخدم مصالح النخبة الصغيرة. الرؤية التخطيطية الجديدة ولتبرير ألياتها، تفترض ضمناً أن العديد من هذه المناطق ليست منتجة أو مساهمة في النمو الاقتصادي، ولذا تحتاج

إلى تطوير جذري. هذا الافتراض ليس دقيقا تماما حيث أن هناك قدر كبير من النشاط الاقتصادي في القاهرة غير المقدر قيمته ولا تحسب عوائده في الإحصاءات الرسمية. هذا الاقتصاد 'غير الرسمي' بشكل معقد ومركب يرتبط بالاقتصاد الرسمي.





شكل (11): محور خوفو المخترق لقلب القاهرة وصولا للأهرام تبعا لمخطط 2050 ومقلدا الشارع الأشهر في مدينة دبي، شارع الشيخ زايد وناطحات السحاب تحيط به من جانبيه في تكوين عمراني غير مسبوق في المدينة الشرق أوسطية.

الفترة المعاصرة (2013- 2024) السياق المعاصر وفانتازيا العمران وسيطرة الصورة

في عام 2011، كانت عيون العالم منصبة على مصر، حيث اجتاحت الثورة جميع أنحاء البلاد كواحدة من أهم ملامح الربيع العربي. تحليل هذه الفترة يتعرض بشكل نقدي للجوانب السياسية للعمران الناشئ في مصر في مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، وبصورة أكثر دقة لما حدث بعد إنقلاب 30 يونيو 2013. وتتناول كيفية تشكيل البيئة المبنية من قبل أجهزه النظام الحاكم للنهوض بالمواقف السياسية والاقتصادية المصطنعة. يمكن تقديم فهما معمقا لحالة عمارة وعمران مصر في خلال تلك الفترة، من خلال تحليل واستجواب مجموعة من المشروعات الرئيسية التي أُعلن عنها في سنوات حكم الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي الماضية. وعلى الرغم من أن السيسي هو امتداد لحكام مصر العسكريين، إلا أن التحليل يقدم تفسيرا بديلا لتسييس السياقات العمرانية. حيث يتبين أن النظام الحالي غير مهتم بتكرار النهج الرسمي للتنمية العمرانية الذي مارسه في العقود الماضية الرؤساء المصريون السابقون، بمن فيهم ناصر أو السادات أو مبارك وهم مجموعة من الرؤساء الخارجون من عباءة الجيش. حيث برع هؤلاء في التلاعب بالجماهير من خلال استخدام الأرقام الخيالية التي تشير إلى التطور الكمي في منجزاتهم من المساكن الجديدة والمدارس والاحتياجات المجتمعية الأخرى. في نموذج السيسي، فقط صورته الشخصية وهو يقطع الشريط الملون لمشروعات مصطنعة هو المهم والصورة هي الجوهر (عبد الحميد، 2005). ومن ثم لا حاجة لمتابعة أي مشروع لدراسة جدواه أو ارتباطه بسياق اولويات الدولة أو الأرباح التي أعلن انه سيجنيها أو حتى القدرة على بناء المشروع في المقام الأول. وحتى قبل النظر في جدوى المشروع والبدء في نقده أو تحليله، سيتم أعادة توجيه الأمة بأكملها إلى صورة جديده تصور السيسي يقطع شريط ملون أخر لمشروع مصطنع أخر وهو محاطا بضباط يرتدون الزي الرسمي ويتنافسون أحيانا لبيان علاقتهم بالمشروع. في الحقبة الحالية، ينصب التركيز الأساسي للنظام على إبقاء المصريين منشغلين بإنجازات تخيلية تلعب فيها الصورة والأوهام الملونة العمرانية والمعمارية المولدة بالحاسوب الآلي، دورا جوهريا في إضفاء انطباع بالتنمية غير المسبوقة ومعدلات التقدم التي تفوق كل المعايير العالمية (عبد الرءوف، 2020). ولعل تحليل مجموعة من المشاريع الضخمة تشمل "العاصمة الجديدة"

و"قناة السويس الجديدة" و"جزيرة النيل الجديدة (الوراق)" و"مدينة العلمين الجديدة" و"تطوير منطقة ماسبيرو"، يلقي الضوء على هذه الأفكار. وتقع هذه المشاريع في مناطق استراتيجية من الدولة المصرية تشمل داخل حدود القاهرة الكبرى، قناة السويس، جزيرة مهمة في وسط نهر النيل، والساحل الشمالي الغربي لمصر.

عمران الصورة ووهم التنمية

في الأجزاء التالية من الدراسة، سيتم تقديم تحليل نقدي لعدة مشاريع ضخمة مثيرة للجدل سّوق لها النظام المصري الحالي واجهزته التنفيذية وأذرعه الاعلامية. وجوهر العملية التسويقية هنا هو تدعيم مفهوم المشروعات التنموية الفارقة غير المسبوقة التي لا يجرؤ عليها ولا يستطيع إنجازها إلا زعيم فارق غير مسبوق. هذه المشاريع، كما يوضح التحليل، اعتبرها النظام الملاذ الأخير في إقناع المجتمع المصري بان السيسي هو البطل الذي طال انتظاره، والذي يمكنه القيام بمعجزات التنمية في إطار زمني قصير لم يسبق له مثيل. وفي كلمة ألقاها السيسي في مؤتمر بعنوان "حكاية الوطن"، سرد ما سمي بإنجازات تمت في فترة لم تتجاوز أربع سنوات من تقلده للحكم. وتشمل القائمة المزعومة العاصمة الجديدة، والمدن الجديدة، 4000 كيلومترا من الطرق السريعة، وآلاف المصانع، ومحطات ضخمة لمعالجة المياه، ومحولات كهربائية، الخ. وكانت القائمة الضخمة تفتقر إلى إي مشروعات في مجالات التعليم، أو الرعاية الصحية، أو رؤية لتطوير سيناء، أو صعيد مصر، وغيرها من المواقع الأكثر ضعفا وهشاشة اجتماعية واقتصادية، ومصدر كل الإرهاب والجماعات الراديكالية التي تعاني من الإحباط وتنتهي بتجنيد المتعصبين. ومن الناحية الكمية، حلل بعض النقاد خطاب السيسي ليوضحوا أنه ذكر خلاله ما مجموعه أحد عشر ألف مشروعا منجزا في وقت رئاسته، وهذا يعني احصائيا إنجاز ثلاثة مشاريع ضخمة يوميا.

أولا: العاصمة الجديدة: العودة لنموذج دبي

بعد ثورة 25 يناير، توقف مخطط القاهرة 2050 وتم استبدال رئيس هيئة التخطيط العمراني، ولكن بعد أحداث 3 يوليو عاد مرة أخرى، ولكن مع تحول في السياق الجغرافي من ضفاف نيل القاهرة إلى عمق تجمعاتها الجديدة. فقد أعلنت الحكومة المصرية خلال فعاليات المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في مدينة شرم الشيخ في

الفترة من 13 -15 مارس 2015 عن مشروع بناء عاصمة جديدة للبلاد بتكلفة تصل إلى 45 مليار دولار، ويتم إنجاز المشروع خلال 5 إلى 7 أعوام. كما ستنقل إلى العاصمة الجديدة مقرات رئاسة الجمهورية والبرلمان والحكومة والوزارات والسفارات الأجنبية، وتقام المدينة على مساحة 700كم مربع، وهي مساحة تعادل مساحة سنغافورة تبعا لتصريحات وزير الاسكان المصري، وتشمل 2000 مدرسة وكلية، وأكثر من 600 مركز صحي، وسيوفر بناؤها أكثر من مليون فرصة عمل، وتستوعب 5 ملايين ساكن، وسيقام بها أعلى برج في أفريقيا، ومن المقرر أن تحتوي على منطقة معارض وأكبر حديقة في العالم، ومنشآت إدارية، بالإضافة إلى خط قطار سريع يربط المدينة الجديدة بالقاهرة. وسيشرف على بنائها المستثمر الإماراتي محمد العبار، الذي يدخل في إطار ملف استثماراته العقارية برج خليفة، أطول بناء في العالم.



شكل (12): نموذج (ماكيت) للعاصمة الجديدة كما عرض في فعاليات المؤتمر الاقتصادي المنعقد في مارس 2015 (المصدر: المؤلف).

"وقال وزير الإسكان إن العاصمة الجديدة سوف تضم حديقة مساحتها تعادل أربعة أضعاف ديزني لاند، و40 ألف غرفة فندقية و25 حيا سكنيا. وأضاف بدأت القوات المسلحة في إنشاء طريق محمد بن زايد الذي يربط القاهرة الجديدة بالمشروع. وسيضم المشروع الجديد حيا حكوميا يضم قصرا رئاسيا وبرلمانا، فضلا عن حي دبلوماسي. واختتم مصطفى مدبولي، وزير الإسكان، حديثه عن

العاصمة الجديدة، مقتبسًا جملة السيسي الشهيرة، حيث قال "مصر هتبقى آد الدنيا".

"نحن نتكلم عن عاصمة عالمية".

تصريحات الوزير مصطفى مدبولي المنشورة بتاريخ 13، 14 مارس 2015 (المصري اليوم، الشروق، الاهرام).

إستُخدمت دبي، في هذا المشروع، نموذجاً ملهمًا للمرة الثانية بهدف التأريخ لبداية استثمارية وتنموية غير مسبوقة في سياق صناعة البطولة والانتصارات الزائفة التي تفرغت لها الدولة واجهزتها المعاونة[9]. كانت كل الاضواء في هذا المؤتمر الاقتصادي، مسلطة على المشروع الذي أطلق عليه العاصمة الجديدة والذي تم على حواف النموذج (الماكيت) العملاق له، حوارا دالا بين الشيخ محمد بن زايد حاكم دبي وبين السيسي حاكم مصر[10] عندما أعترض السيسي على مدة المشروع المقترحة خلافا لرغبة الشيخ محمد بن زايد الذي تفوه مبدياً وجهة نظره بأن المشروع يتطلب عشر سنوات على أقل تقدير فإنقض عليه السيسي رافضًا ومعتمدًا على موافقات فورية من وزير إسكانه (شكل: 5)[11]. هذه العاصمة الجديدة ونظرا لإخفاق تخطيطي وتمويلي متوقع تراجعت وانكمشت الاحلام الوردية بعد انسحاب الراعي المالي والاداري والتنفيذي والتسويقي الاماراتي. تخبط المشروع بين محاولات لإسناده إلى شركات مصرية ثم إلى شركات صينية ثم تقلص إلى حي إداري ثم ضعفت الأصوات التي تساند المشروع، بل أن بعضها تساءل عما هي جدواه الأن، ومصر تعاني على كل الأصعدة؟ وفي

[9] بصرف النظر عن اتهامات كل من حاول التساؤل بالخيانة والعمالة فقد عجزت الاجهزة الحكومية عن توثيق اكتمال او نجاح اي من المشروعات الدعائية التي أعلن عنها بداية من توفير علاج الفيروس الكبدي والايدز الى تفريعة قناة السويس والعاصمة الجديدة والاستثمارات المتدفقة من المؤتمر الاقتصادي، وملايين الافدنة المستصلحة واطنان القمح المحصودة.

[10] لمزيد من توثيق تأثير دبي راجع مقال سامي مجدي وابراهيم عياد المعنون: تصميم العاصمة الجديدة لمصر يتحدى دبي". والمنشور في موقع مصراوي بتاريخ 14 مارس 2015.

[11] راجع توثيق تصريح السيسي في جريدة المصري اليوم السبت 14-03-2015 كتب :إسراء محمد علي علق الرئيس عبد الفتاح السيسي على حديث المستثمر الإماراتي الذي سيقوم بتنفيذ مشروع العاصمة الجديدة، بأنه سينفذ المشروع في 10 سنوات قائلا: «10 سنين مين؟، أنا بتكلم بجد، إحنا مبنعملش شغلنا كدة؟، لا لا لا.. لا عشر سنين ولا سبع سنين، أبدا أنا بتكلم بجد، فرد المستثمر: أؤمر نبدأ إمتى، فقال السيسي أأمر إمبارح، عشان ينجز يعني".

وقت لاحق وبعد ثلاث سنوات من وضع حجر الاساس المشروع، كانت الأصوات التي أيدت المشروع، ضعيفة وتساءل آخرون عن الأهمية في الاستثمار في هذا المشروع غير المطلوب والغير مستجيب لحقيقة ان مصر تعاني على جميع المستويات. وبعد أربع سنوات من تدشين المشروع، أكدت تقارير متضاربة غموضه والتغيير المستمر لاسمه ونطاقه وأهدافه ومجموعاته المستهدفة[12]. وفي المقابلات التي أجراها مع ممثلي الاعلام، استخدم اللواء احمد عابدين، رئيس الشركة الجديدة التي أنشئت لأداره المشروع، اسما جديدا للمشروع هو "العاصمة الإدارية". ومن المفارقات أيضا ان المكون الاول الذي بني وتم افتتاحه فيما يسمى الآن بالعاصمة الإدارية، هو فندق يملكه ويديره الجيش ويطلق عليه اسم "الماسة". أخذ الفندق اسمه من خلال استخدام شكل ماسة ضخمة سوداء في التصميم المعماري للمبنى الذي يعاني من التسرع والفقر التصميمي والمراجع البصرية المرتبكة والمختلطة (عبد الرءوف، 2020).



(شكل (13): صورة توثق الحوار الشهير الذي يستنكر فيه السيسي مدة العشر سنوات المطلوبة لبناء المدينة قائلا: إحنا مبنعملش شغلنا كدة!!! (المصدر: جريدة المصري اليوم 14 مارس 2015).

---

[12] بعد انسحاب المستثمرين الإماراتيين وتردد المستثمرين الصينيين في الشراكة مع قوات الجيش واختيار العمل كمقاولين فقط، أصبحت العاصمة الإدارية الجديدة الآن شركه مساهمة بين سلطة بيع الأراضي في القوات المسلحة والسلطات المحلية للاستخبارات العقارية (الوطنية) والوكالة المحلية للمجتمعات العمرانية الجديدة، كما ذكر اللواء احمد زكي عابدين رئيس المؤسسة الإدارية الجديدة كابيتال (2018).

"السيسي لا يفهم كيف يعمل الاقتصاد، وكيفية تسييره، وكيفية توليد فرص العمل والنمو، وكيفية زيادة الإيرادات بطريقه مستدامه. لكن الجيش يتبع الأوامر. إذا قال للجيش ان تذهب لبناء مدينه جديده في الرمال في مكان ما، فانه يبني مدينة جديدة في الرمال"

(صايغ، 2019)

واحد من التحديات الرئيسية في هذا النموذج التنموي الصوري الشكلي، هو السوق العقاري المشوه والمشوش وغير المستقر. عندما تعلن الحكومة عن الأسعار في المشروعات السكنية في العاصمة الجديدة، اهتز السوق بالارتباك. فقد أكدت الاسعار الجديدة المعلنة لبيع الوحدات السكنية والعقارية، على طبيعة هذه المشاريع الموجهة بالكامل للقطاع الغني والطبقة العليا من المجتمع (شوكت، 2020؛ صايغ، 2019). ولذلك، يجب ان تكون هذه المشاريع سياقا مؤمنا مكونا من المجتمعات المسورة لضمان سلامه سكانها من الأشخاص الغاضبين المحيطين الذين طردوا ولا يستطيعون العودة والعيش في أراضيهم التاريخية والمرتبطة بعائلاتهم وجذورهم. ومن الجوانب الأخرى المثيرة للاهتمام في الاضرار الجانبية ان اي شخص يشكك في هذه المشاريع أو يعترض على جدواها أو يحاول ان يعرف مجموعتها المستهدفة سيعتبر خائنا يعرقل التنمية الوطنية. مع القانون الجديد للسيطرة على وسائل الاعلام الذي وافق عليه السيسي، فإن اي شكل من اشكال الدعوة المهنية الاحترافية للخبراء لمناقشه الحاجة إلى مثل هذا المشروع في بلد اختنق حرفيا مع المشاكل الاقتصادية، وسوف يعتبر بمثابة التخطيط لمؤامرة ضد الدولة والنظام والشعب. كما سيعد رسميا متهما بنشر الشائعات السلبية وخفض المعنويات. ومن الاضرار الجانبية الإضافية ما هو مرتبط بالقاهرة القديمة التي تعاني بشكل كبير من التدهور وانهيار الخدمات، والاختناقات المرورية، وأعمال الهدم، والازالة. وإذا انتقلنا من القاهرة الى باقي سياق مدن ومحافظات مصر فإن الصورة تزداد قتامة حيث إن معظم المدن والقرى والمستوطنات المحيطة في مصر تفتقر إلى الاحتياجات المعيشية الأساسية بما في ذلك الكهرباء والمياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي (هيسلر، 2019؛ سيمز، 2015، عبد الرءوف، 2016؛ 2020).

لقد قدم أحمد خالد توفيق في روايته "يوتوبيا" التي نشرت في عام 2008، تصورا لمصر في عام 2023 حيث الدولة والقادة ورجال الاعمال والأغنياء سيلجؤون إلى مدينة في الصحراء تسمي يوتوبيا حيث يمكنهم التمتع بأسلوب حياة فخم بعيدا عن الغوغائية والمبتذلة والفقيرة (توفيق، 2008). المدينة كما تصفها الرواية هي مدينة ذات أبراج عالية وقصور وحدائق غناء محاطة بجدران ضخمة ومحمية باعلي مستوى مدرب من قوات الأمن الاجنبية والتكنولوجيا الحديثة. بينما يُدفع باقي سكان البلاد بعيدا إلى الأحياء الفقيرة التي تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة. ويعاقب الغوغاء والفقراء والهمج من خلال إحاطتهم بمستنقعات الفقر والمرض والجهل، بعيدا عن مدينه يوتوبيا. هذا الطرح يتبلور الأن بوضوح في سردية العاصمة الجديدة.

ثانيا: حالة منطقة ماسبيرو: التحول من عمران الشعب الى عمران الصفوة المنعزل

في حين يوحي الخطاب المهيمن بإعطاء الأولوية للفقراء والمحتاجين، فإن الأفعال يثبت عكس ذلك تماما. وليس من المستغرب أن تكون المرة الاولي التي يتم فيها إنشاء وزاره الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات بعد الثورة، والتي تم تكليف د. ليلي إسكندر في يونيو 2014 بملفاتها. وبعد ان أعلنت إسكندر التزامها بالعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية وأن الوزارة ستطور الاحياء الفقيرة في وسط القاهرة دون طرد أي شخص، تم تفكيك الوزارة بأكملها وإلغائها من بنية الحكومة في التغيير الوزاري الذي أجري في سبتمبر 2015. ومن المفارقات أن القرار اتخذ بعد أن دعمت الوزارة قرار لجنة التحكيم لمسابقة لإعادة تصميم منطقه مثلث ماسبيرو المتدهورة في وسط مدينة القاهرة التي فاز بها الاستشاري البريطاني نورمان فوستر. وكانت إسكندر مقتنعة بأن التصميم الجديد يهدف إلى أعاده إحياء المنطقة، التي تهيمن عليها العشوائيات، وتوفير مساحات سكنية وتجارية مع الحفاظ على الطابع الفريد والمكاني للحي. والأهم من ذلك انها كانت واثقة من أن المشروع يهدف إلى أعاده إسكان السكان ذوي الدخل المنخفض في نفس الحي[13]. وبعد تفكيك الوزارة، سلم الملف الكامل لمنطقة

[13] عندما تم الإطاحة بمبارك في الانتفاضات الجماعية التي ميزت الربيع العربي لعام 2011، أعرب الكثيرون عن أملهم في تلبية دعوات المحتجين إلى العدالة الاجتماعية، بما في ذلك في مجال التخطيط العمراني والإسكان، وتعددت المبادرات ومنها الحق في العمران وتضامن ومجاورة وغيرها من الجهود الساعية لربط متطلبات الثوار مع حقهم في الفضاءات العامة والخاصة والسكن.

ماسبيرو إلى يد وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية السابق ورئيس الوزراء الحالي مصطفي مدبولي الذي كان الذراع التنفيذي أيام حكم مبارك، لمشروع القاهرة 2050[14]. وفور تسلم مدبولي الملف تم التجاهل الكامل لنتائج مسابقة تطوير المنطقة، وتم توجيه المسئولين بمحافظة القاهرة التابع لها المنطقة لهدم المثلث بالكامل تحت حماية أجهزة الشرطة والجيش وتمت أعمال الهدم والإزالة في وقت قياسي مع إخلاء كامل للسكان الذين لم تؤت جهودهم في المقاومة والاستبسال من أجل أرضهم بأي نتائج إيجابية خاصة مع عنف الأجهزة الأمنية الموثق.



شكل (14): التدمير الكامل لمنطقه ماسبيرو في وسط القاهرة لتكون جاهزة لمشروع عقاري جديد ادي إلى طرد آلاف المصريين من ارضهم ومنازلهم (المصدر: زياد طارق).

[14] للتأكيد على الرواية السابقة، في 7 يونيو 2018، عين السيسي مصطفي مدبولي رئيسا جديدا للوزراء. وقد تم الإحتفال بهذا القرار في وسائل الاعلام المصرية من خلال الإيحاء بإن مدبولي هو الرجل المناسب للوظيفة لأنه رجل مشاريع وإنجازات ليست كلمات وشعارات، كما أن مسئوليته السابقة عن مشروع القاهرة 2050 كانت بسبب أنه شغل منصب رئيس هيئة التخطيط العمراني.

ثالثا: قناة السويس الجديدة: عملية رفع معنويات باهظة التكاليف

المشروع التالي الذي يتم مناقشته في سياق هذا التحليل، هو التوسع الجديد لقناة السويس الذي سمي لمزيد من المبالغة والدعاية المغلوطة "قناة السويس الجديدة". على الرغم من أن المشروع فنيا هو عملية توسعة فرعية تم القيام بمثلها مرات متعددة في تاريخ تطوير وتوسعة القناة ومنها تفريعة التمساح عام 1979 وتفريعة بورسعيد والدفروسوار عام 1980، وتفريعة البلاح والبحيرات عام 1955[15]. كانت الصورة التي يريد السيسي التأكيد عليها هو أنه جالب الإستقرار والإزدهار إلى مصر والمنطقة والعالم بعد أن أطاح بالرئيس المنتخب محمد مرسي في 2013. وقد استخدمت الأدوات الاعلامية بكامل قدراتها محليا وأيضا عالميا لنشر هذه الصورة. فقد غطت مئات اللافتات شوارع وكباري القاهرة معلنة أن مصر بكل تاريخها تستحق أن تسمي أم العالم، وهي تعطي الآن هديه للعالم كله وهي القناة الجديدة. حملت اللوحات الإعلانية في الشوارع الرسائل الدعائية التالية: "من أم العالم (مصر) إلى العالم بأسره"، "نحن نغير خريطة العالم" أو "هدية مصر للعالم". وفي خطابه الإفتتاحي للمشروع، قال السيسي "لقد وعدنا بهدية للعالم وأنجزناها في وقت قياسي، شريان إضافي للازدهار ولربط الحضارة لتعزيز حركه التجارة الدولية". وقد اكتمل المشروع الذي كلف تسع مليارات دولار أمريكي في عام واحد بناء على أوامر السيسي بدلا من ثلاثة أعوام تبعا لما أوصى به الخبراء والفنيين المختصين.

> *"وها هي مصر تقدم اليوم هديتها إلى العالم ... وعَدنا نحن المصريين العالم بأن نقدم له القناة الجديدة هدية.. وها نحن نوفى بالوعد الذي قطعناه جميعاً على أنفسنا.. وفى زمن قياسي.. نهدى للعالم شريانا إضافيا للرخاء.. وقناة تواصل حضاري بين الشعوب.. لتساهم في تيسير وتنمية حركة الملاحة الدولية.. وتفتح آفاقا جديدة للتنمية.. وتشارك في تحقيق آمال وطموحات*

---

[15] راجع د. جمال حمدان، قناة السويس نبض مصر (القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1975) ، ومحمد الشافعى ، محمد يوسف ، قناة السويس : ملحمة شعب . تاريخ أمة (القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2006) ، و فتحى رزق قناة السويس : الموقع والتاريخ (القاهرة : دار النصر للطباعة الإسلامية ، 1983) ، ومحمود يونس ، قناة السويس : ماضيها وحاضرها ومستقبلها (القاهرة : دار ابوالمجد للطباعة بالهرم ، 2006).

شعب مصر العظيم.. الذي أنجز هذا المشروع بعقول أبنائه.. وقوة سواعدهم.. ومدخرات أموالهم..."

من خطاب السيسي خلال افتتاح قناة السويس الجديدة[16]



شكل (15): افتتاح قناة السويس الجديدة حيث استخدمها السيسي كصوره لتثبيت موقعه السياسي ثم اعترف لاحقا بان المشروع بأكمله كان لرفع معنويات المصريين (المصدر: أرشيف الأهرام).

تم تمويل تكلفة المشروع من قبل المواطنين المصريين، الذين سارعوا لشراء شهادات السندات الخاصة لتمويل التوسع، حتى في خضم الركود الاقتصادي المستمر الذي ترك الكثيرين منهم يكافحون مع إنخفاض الأجور وارتفاع تكاليف المعيشة. ولكنهم سحبوا مدخراتهم بعد خطة محكمة من الدولة خفضت خلالها فوائد البنوك وأعطت أعلى نسبة فائدة على سندات القناة تجاوزت نسبة 12%. وقد تم جمع ميزانية المشروع من مدخرات الشعب المصري بعد دعوه مفتوحة دعمتها وسائل الاعلام لتمجيد اهمية تمويل القناة الجديدة. وكان حفل افتتاح التوسعة الجديدة أحد المعالم البارزة في استراتيجية السيسي للتركيز على قوة الصور الدعائية البطولية. وفي هذا الحدث، أبحر السيسي، في ثوب عسكري احتفالي كامل، إلى القناة، يرافقه صبي في زي عسكري يلوح بالعلم المصري، على متن يخت المحروسة وهو اليخت الخاص بالملك فاروق، وهي أول سفينة تمر عبر قناة السويس عندما افتتحت في نوفمبر من عام 1869. وكان اليخت رمزا متناقضا، لأنه يستدعي ذكرى

[16] راجع نص الخطاب في موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية على الرابط www.sis.gov.eg/Story/110404.

الملك فاروق، آخر عاهل للحكم مصر، أبحر إلى المنفي في إيطاليا على متنها بعد ان أطيح به من قبل الجيش في انقلاب عام 1952.

في ذلك الوقت قدر المسؤولون، بمن فيهم رئيس هيئة قناة السويس، اللواء مهاب ماميش، أن التوسع سيضاعف إيرادات القناة في غضون عام. وبعد اقل من أسبوعين من افتتاح قناة السويس الجديدة، إدعي السيسي أن التكلفة الإجمالية البالغة تسع مليارات دولار لتوسيع الممر المائي قد تم استردادها بالفعل[17]، ففي خطابه في 16 من أغسطس عام 2015، خلال الندوة التثقيفية للقوات المسلحة، زعم السيسي أن التفريعة الجديدة للقناة استردت تكاليف الحفر التي قال إنها بلغت 20 مليار جنيه. وفي حين كان السيسي يضيف صورة أخرى إلى ألبوماته البروباجندية، لم يكن أحد مستعدا للاستماع إلى خبراء الاقتصاد والمحللين التجاريين الدوليين يتساءلون عما إذا كانت هناك حركة مرور كافية وتجاره بين الشرق والغرب لتحقيق أهداف القناة الجديدة الطموحة للإيرادات[18].

انخفضت أرباح قناة السويس المصرية بعد الإنتهاء من المشروع الضخم، ونشرت هيئه قناة السويس تقريرها الشهري، أن الأرباح من الشحن عبر الممر المائي انخفضت بنسبه أكثر من أربعة في المئة في سبتمبر مقارنة بنفس الفترة من 2014. وردا على الإحصاءات التي أظهرت انخفاض الأرباح بالرغم من التوسع والتناقض مع ما قيل أثناء الافتتاح، قال رئيس هيئه قناة السويس اللواء مهاب ماميش "هناك حملة تشويه متعمدة ضد مشاريع القناة". وفي تصريحات لاحقة للصحافة، أعترف ماميش بانخفاض الأرباح، بسبب تباطؤ في الاقتصاد وانخفاض في الطلب العالمي على النفط، وهي أحدي السلع الرئيسية التي يتم نقلها باستخدام القناة. ولكنه أخفق في أن يفسر سر تجاهل الدولة لتحذيرات خبراء التنمية والاقتصاد المتنبئين والمدركين لتباطؤ الاقتصاد العالمي وتأثيره على حركة التجارة العالمية ومعدلات عبور قناة السويس. والأهم من ذلك هو التفسير الذي

---

[17]أكد نفس الطرح الفريق أسامة ربيع، الجنرال الجديد الذي عين رئيس هيئة قناة السويس بعد إقالة مهاب ماميش، حيث صرح أنه تم استرداد الأموال التي تم بها إنشاء قناة السويس الجديدة وذلك خلال عام واحد.

[18] فسر بعض المحللين في مؤسسة سي إنتل للنقل البحري ضعف الإيرادات إلى أن انخفاض أسعار النفط أدى لاتجاه الناقلات البحرية إلى اتخاذ الطريق الطويل من خلال الالتفاف حول إفريقيا لتجنب الرسوم الجمركية الضخمة التي تدفعها خلال مرورها بقناتي السويس وبنما.

استخدمه السيسي لتبرير الفشل الاقتصادي للمشروع، فقد صرح أن أهم هدف للمشروع هو رفع الروح المعنوية للشعب المصري[19].

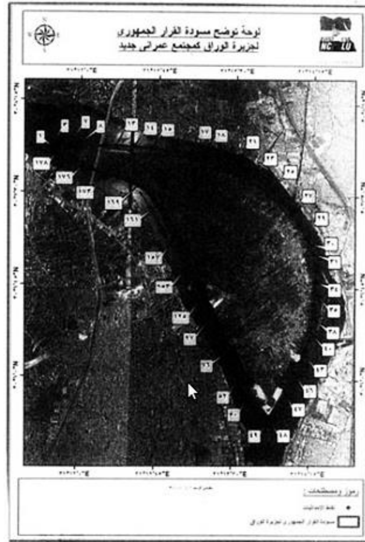
رابعا: جزيرة الوراق النيلية: من أكواخ الصيد إلى ناطحات السحاب

تحولت جزيرة الوراق في وسط نهر النيل من واحة خصبة إلى موقع معركة شرسة بين السكان والسلطات المحلية بشأن خطط أعاده تشكيل الجزيرة بأكملها[20]. الجزيرة هي موطن لما يقرب من تسعين ألف شخص وترتبط بالعاصمة القاهرة عن طريق العبارات، التي تنقل السكان المحليين إلى المناطق المجاورة مثل شبرا الخيمة على ضفاف النيل. عقب إعلان مخطط القاهرة 2050 في ابريل 2009، أُعلنت أيضا رؤية تطوير الواجهة البحرية لنهر النيل. وأوصت هذه الخطة بضرورة إخلاء جزر النيل القريبة، وخاصة الوراق والذهب لتخطط الجزيرتين كمركز مالي ومركز لمقر الشركات المتعددة الدولية على التوالي. وفي عام 2010 قدمت شركه الهندسة المعمارية المصرية "كيوب للاستشارات" اقتراحا "مخططا مفاهيميا" إلى الهيئة العامة للتخطيط العمراني لتحويل جزيرة الوراق إلى "جزيرة حورس" التي تكتمل بأبراج لامعة وشوارع واسعة ومرسي للقوارب الفاخرة واليخوت. وأعتبر المشروع جزءا من رؤية القاهرة 2050، وهي خطه تحول شاملة من قبل نظام حسني مبارك السابق. وهو المشروع الذي وكما طرحنا سابقا، انتُقد لإجباره الملايين من أفقر قطاعات سكان المدينة ليتم ترحيلهم من اراضيهم ومساكنهم وتحويلهم إلى سكان بلا ماوي أو مستوطنين في هوامش المدينة الصحراوية.

---

[19] راجع بيان السيسي في المؤتمر الرابع للشباب الذي عقد في الإسكندرية، 24 يوليو، 2017.

[20] Ruth Michaelson on Warraq Island Fri 21 Jul 2017, Island v megacity: the Cairo islanders fighting violent state evictions.



قـــرر :

(المـادة الأولى)

يُنشأ مجتمع عمراني جديد على أراضي جزيرة الوراق يتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفقًا للخريطة وكشوف الإحداثيات المرفقة وتمارس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فيه كافة الاختصاصات المخولة لها على أراضي المجتمعات العمرانية الجديدة ، وفقًا لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن إنشاء المجتمعات العمرانية الجديدة المشار إليه .

(المـادة الثانية)

تُسلم كافة الجهات الحكومية ذات الولاية على بعض الأراضي داخل حدود المساحة المبينة بالمادة الأولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة كافة المستندات الموجودة بحوزتها والمتعلقة بتلك الأراضي بما فيها تلك المثبتة لأي تعاملات تمت على أجزاء منها أيًا كان غرضها سواء كان التعامل لجمعيات أو أفراد أو شركات وذلك خلال شهر على الأكثر من تاريخ صدور هذا القرار .

(المـادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ١٧ رمضان سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢ يونيه سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس/ شريف إسماعيل

شكل (16): بعد قرابة شهرين من إلغاء إعلانها كمحمية طبيعية، قرر مجلس الوزراء بناء مجتمع عمراني جديد على جزيرة الوراق، وتوضح الصورتين الخرائط الحدودية التي ارفقت مع القرار ونشرت في الجريدة الرسمية.

قدم في مارس 2013 اقتراح ثان من شركة الهندسة المعمارية السنغافورية RSP لتطوير الجزيرة، ولكنه لم يتم تفعيله او تبني تصوراته. كان المخطط السنغافوري يرتكز على رؤية نيوليبرالية لجزيرة الوراق وهي تتباهي بناطحة سحاب زجاجية وهرم زجاجي لامع ومارينا وممرات ترفيهية وتجارية على ضفاف النهر[21]. والنظر إلى التفسيرات الرسمية لمهاجمة وطرد السكان المحليين يثير الكثير من السخرية كما هو واضح من بيانات السلطات المصرية التي تتراوح بين الإدعاءات بعدم وجود مرافق صحية ملائمة للسكان ولذا يجب إخلائهم لأنهم يلوثون البيئة، وبين إقتراحات مفادها أن الجزيرة ككل هي في الواقع محمية طبيعية[22]. نشرت الجريدة الرسمية قرار رئيس الوزراء شريف إسماعيل الذي يتضمن تحويل الجزيرة من محمية طبيعية إلى منطقة للاستثمار العقاري. بالإضافة إلى ذلك، صدر قرار بتحويل مسؤولية الجزيرة إلى سلطة المجتمعات العمرانية. مثل هذا القرار الذي يوضح الإنتقال من التعامل مع الجزيرة كمحمية للزراعة وصيد الأسماك إلى إمكانية الأنشطة العقارية التي تشرف عليها السلطات الحكومية. وبعد ذلك، كرر رئيس الوزراء السابق، شريف

---

21 [42]https://www.theguardian.com/cities/2017/jul/21/island-v-megacity-cairo-islanders-violent-state-evictions-warraq

22 تم بالفعل إصدار قرار بتحويل الجزيرة إلى محمية طبيعية ونشر القرار بالجريدة الرسمية ثم لاحقا صدر قرارا أخر بتحويلها إلى نطاق عمراني يتولى مسئوليته جهاز المجتمعات العمرانية الجديدة.

إسماعيل، الإتهام بأن السكان يقيمون بصورة غير قانوني' على أراض مملوكة للدولة. وتوضح الحالة في الجزيرة كيف تركز الحكومة المصرية، في هذه الحقبة، على بناء مدنها حول إحتياجات رأس المال القوي بدلا من المواطنين. وفي الوقت نفسه، تم نشر التصميم العام للجزيرة بأكملها والتأكيد على الهوية الجديدة للجزيرة كمركز للخدمات المالية والترفيهية التي تخطط لها وتملكها وتصممها الشركات الإماراتية. ويتماهى هذا السرد بأكمله مع بيان السيسي العام الماضي الذي ناقش مستقبل جزر النيل داخل حدود القاهرة: " الجزر في وسط النيل يجب اخلاءها تاركة لا أحد عليها" السيسي 2017. وبدأت قوات الشرطة في مصادره أراض يزعم انها وقعت. وقد أدت المصادمات المتصاعدة بين المواطنين والشرطة ومقاومة السكان المحليين إلى إجبار الدولة علي تأخير إجراءات الإجلاء، ولكنها لم تلغ أبدا ولم تنظر في حياه مئات الأسر المقيمة في الجزيرة.



شكل (17): المصريون من سكان الجزيرة يركضون لتفادي قنابل الغاز المسيل للدموع خلال اشتباكات مع قوات الأمن في جزيرة الوراق بالنيل لإخلائهم قسريا (المصدر: طارق وجيه).



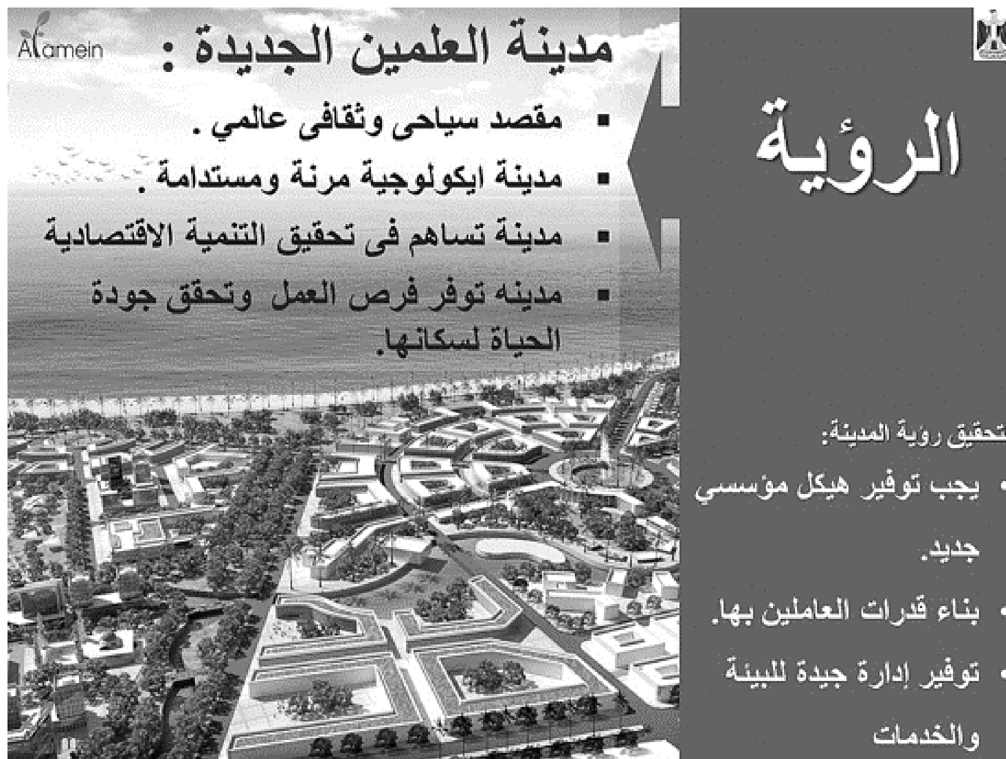
شكل (18): صوره توضيحيه للمخطط النظري للمنطقة، المقدم إلى محافظة الجيزة (المصدر: المستشارون كيوب).

خامسا: مدينة العلمين الجديدة: العمران السينمائي

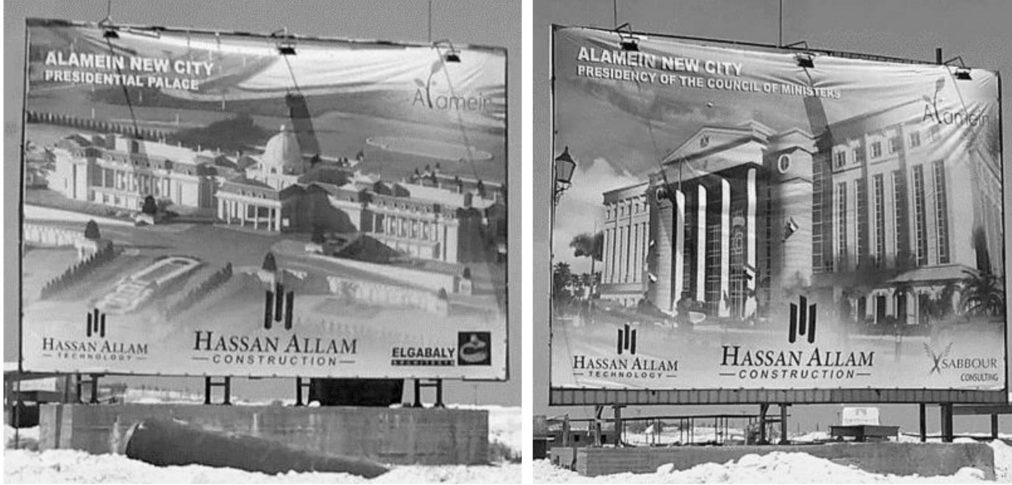
إن حالة الهوس بنموذج دبي للتنمية العمرانية غير المستدامة ينعكس مره أخرى في المخطط العام لمدينة العلمين الجديدة في الساحل الشمالي لمصر. وحتى مع الفشل المتكرر في المشروعات العملاقة التي إنبهرت بنموذج دبي بصورة سطحية وشكلية كما أسلفنا في التحليل، وخاصة في القاهرة 2050، العاصمة الجديدة وجزيرة الوراق. أتبع نفس الوزير مدبولي مره أخرى نموذج دبي في إعلانه عن مدينة جديدة في الساحل الشمالي: مدينة العلمين الجديدة. وقد تم الإعلان عن مخطط المدينة اثناء عرض فيلم يظهر مفهوم التخطيط والمكونات الرئيسية للمدينة[23]. الفيلم نفسه هو تجسيد ممتاز لحقبة نسج الأوهام العمرانية وخلق الاساطير التنموية. وقد أعدت وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الفيلم للترويج للمشروع، وهو يتجاوز خمس دقائق بقليل، والعنصر الأول الملفت للنظر فيه هو كيف يُنظر إلى سكان هذه المدينة؟ كل مشهد من الفيلم في طرق المدينة، والمحلات التجارية والمساكن وحمامات السباحة والحدائق تظهر فقط النساء والرجال والأطفال

[23] راجع الموقع الرسمي للوزارة على الرابط التالي.http://www.mhuc.gov.eg/Programs/Index/133

الشقر. حتى مع هذا التدفق من الأجانب الذين يحتلون كل جزء من المدينة كما هو مبين في الفيلم، فأن الوزارة ومستشاريها فشلوا في تبرير لماذا سيتخلى جميع هؤلاء عن فرص الاستثمارات والمرافق وارقي الخدمات في تركيا، قبرص واليونان وجنوب إيطاليا واسبانيا من بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط الأخرى وتأتي إلى العلمين الجديدة؟ يبدا الفيلم على متن طائره حيث سيدة شقراء أوروبية أنيقة تنقر أصابعها على الكمبيوتر اللوحي، ثم يظهر اسم العلمين باللغة الإنجليزية مع شعار "تحقيق التنمية العمرانية المستدامة". المشاهد التالية توضح جميع مناطق الجذب الرئيسية في المدينة بما في ذلك فندق فاخر، شاطئ ذهبي الرمال، والبحيرات الاصطناعية ومن ثم لقطات متسارعة تظهر مكونات مركز المدينة، وأبرزها الأوبرا، المتحف، المكتبة، الجامعة، مراكز البحوث، مراكز التسوق ومركز المدينة المالي والتجاري. بالنسبة للعنصر الأخير، مركز المدينة، يستخدم الفيلم لقطات واقعية لأحدي الولايات الأمريكية وشوارعها وسكانها مما يثير المزيد من الدهشة عن هوية المدينة ومرجعياتها العمرانية والمجتمعية.



شكل (19): الرؤية التنموية التي تهدف إلى تحويل المدينة إلى وجهه سياحية ثقافيه عالميه ضمن إطار بيئي مستدام دون اي تصور للأليات لتحقيق هذه الرؤية من خلال الهيكل المؤسسي وتوفير أداره جيده للبيئة والخدمات (المصدر: وزاره الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مصر).



شكل (20): ظهرت موجه من الصدمات مع الإعلان عن المشاريع ذات الأولوية في العلمين الجديدة والتي تشمل القصر الرئاسي الصيفي، والمقر الصيفي الجديد لرئاسة مجلس الوزراء (المصدر: الباحث).

العلمين المجتمع المحلي: الأصوات غير المسموعة: في سياق الفيلم الذي غاب فيه المصريون تماما، وخاصه سكان العلمين وعائلاتهم وقبائلهم، يتبلور سؤال جوهري، ما هو موقف المواطنين؟ أين المجتمع المحلي؟ كيف يتم احتواء المدينة الحالية ضمن رؤية المدينة الجديدة؟ هنا نتوقف امام حركة مقاومة من قبل البدو المحليين ونشطاء المجتمع المحلي بدأت بمجرد ان تفهموا المخططات الجديدة. وفي الواقع، فان نضال السكان المحليين يعود إلى نهايات عام 2012 عندما اعترضت القبائل على تخطيط لمشروعات رئيسية للعمران في المدينة يتجاهل احتياجاتهم وعلاقتهم بالأرض الممتدة لمئات السنين[24]، ورفضهم لمشاريع الإسكان التي لا تتفق مع أسلوب حياتهم وثقافتهم المتوارثة وتطلعاتهم.

[24] في الثالث من أكتوبر عام 2012، نشرت صحيفة الوطن المصرية ان هيئه التخطيط العمراني تنظر في تعديل المخطط المقترح للمدينة لإنشاء احياء على النمط البدوي حيث تخصص الدولة أراض لسكان العشائر والقبائل لبناء المنازل وفقا لعاداتهم وتقاليدهم.



شكل (21): المباني السكنية الجديدة في مدينه العلمين خالية من السكان ولم تزود أبدا بالمرافق اللازمة، ولا سيما المياه والكهرباء. ورفض المجتمع المحلي بوضوح العمارة والعمران الذي لا يعكس في اي جانب من جوانبه أسلوب حياه السكان المحليين (المصدر: مجلس مدينه العلمين).

إذا كانت هذه هي مدينة العلمين الجديدة، فأين هي مدينة العلمين القديمة وفضاءاتها وساحاتها وتراثها، والأهم من ذلك، أين سكانها وعائلاتهم؟ ما هي العلاقة بين المدينتين، أين سكان البلدة القديمة وكيف سيتم احتوائها والترحيب بها في المدينة الجديدة؟ أين هي ملامح التنمية الحضرية المستدامة إذا لم نسمع كلمه عن المجتمع المحلي؟ ما هي مزايا المدينة الأكثر أهمية التي ستحولها إلى منطقة جاذبة محليا وأقليميا ومتوسطيا؟ ما هي القاعدة الاقتصادية؟ وقد تُركت كل هذه الأسئلة الحاسمة بدون محاولة للرد عليها لا في الفيلم ولا في اي من التقارير الصادرة عن وزاره الإسكان. إن الموثق هو فشل جميع وزارات الإسكان والتخطيط في مصر وعلى مدار العقود في جعل الساحل الشمالي المصري وجهة سياحية محليا وإقليميا وعالميا. وقد أخفقت في توسيع قابليتها للاستعمال لأشهر طويلة بدلا من الاستخدام المحلي المحدود لمده سته أسابيع فقط في الصيف كل عام. إذا كان هدف مدينه العلمين الجديدة هو أضافة صورة أخرى إلى مسرح الانتصارات الزائفة وتكثيف الإنجازات السينمائية الدرامية، فان الفيلم بالتأكيد حقق هدفه. وبعد جدال موسع وعدم تيقن من أولويات التنمية في هذه المدينة الجديدة، تم رصد البدايات للإنجازات المعمارية والعمرانية بالمدينة. ولدهشة الكثيرين فإن المدينة التي سوقت على أنها إقليم تنموي جديد في الشمال الغربي لمصر، بدأ النشاط العمراني بها بالبدء في تشييد

قصر صيفي عملاق للسيسي بالإضافة إلى مقر جديد لرئاسة الوزراء وإدارة الحكومة. على المستوى العقاري الاستثماري، بدأ العمل في مجموعة من الأبراج المطلة على الواجهة البحرية إطلالة مباشرة يتم تنفيذها والاشراف عليها وتسويقها من خلال أجهزة القوات المسلحة.



شكل (22): الأبراج الفاخرة التي تعكس تيني نموذج دبي في تخطيط وعمارة وعمران مدينه العلمين مع أسعار العقارات غير المسبوقة (المصدر: وزارة الإسكان، مصر).

استنتاجات ختامية

تتميز الفترة الحالية في مصر بظاهرة ارتباك الادوار التنموية والعمرانية حيث يركز النظام المصري حاليا على السيطرة الكاملة على المجالات العقارية في البلاد. في القيام بذلك، فانه يقوم بكل الادوار؛ الوسيط، المنظم، المطور والمالك. لذا، فان التغيير في دور الحكومة من منظم ومشرع ومقنن إلى سمسار الأراضي ومستثمر متعطش للربح يرصد بوضوح. وأصبحت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة هي الجهة المسؤولة عن معظم المشروعات الضخمة في الدولة وخاصة العقارية والبنية التحتية وصولا إلى ترميم المناطق والمباني الاثرية. وتشمل هذه المشروعات بناء أكبر وأفخم منتجع في افريقيا والشرق الأوسط كما تم الترويج له في العديد من اللوحات الإعلانية حول الأراضي المخصصة للمشروع وعلى طول الطريق الذي مهد حصرا لخدمة المشروع الجديد. كما تخطر هذه اللوحات المارة بأن المشروع يحتوي علي أكبر حديقة مائية وأعلي خط ترام تيليفريك في افريقيا والشرق الأوسط. هذا الهوس بالأطول والأكبر والاعلى والأفخم هو أمر جديد بشكل جذري على أنماط التنمية التي تبناها الرؤساء المصريون السابقون. وقد قدمت أبو المجد (2018) بيانا مفصلا عن تغلغل الجيش المصري في الاقتصاد أو أداره الدولة وأسباب وعواقب ذلك الاختراق. فقد نجح الضباط العسكريون في تحويل المناطق العمرانية وخاصة الشاطئية أو المحيطة بالمدن الكبرى إلى معسكرات عسكريه أخذه في التوسع باستمرار. وتستضيف هذه المساحات الآن وجودا مسلحا دائما يمارس المراقبة المستمرة على الحياة اليومية. وقد استغلت المؤسسات التجارية العسكرية في مصر عادات المستهلكين من الأغنياء والفقراء على حد سواء، وجني أرباح غير خاضعه للمساءلة وتحسين القيادة الاجتماعية.

بعد عشر سنوات من استيلاء السيسي على السلطة في انقلاب عسكري، ووعده بتحقيق" الاستقرار والازدهار"، ساهم جنون الإنفاق الذي تغذيه الديون على المشاريع العملاقة التي يقودها الجيش في أسوأ أزمة اقتصادية في مصر منذ عقود .إن تحليل مشاريع التنمية الحضرية الضخمة المختارة يبلور تحولا نموذجيا في التفكير الاستراتيجي للنظام الحالي. وخلافا لما سبقه، فإن النظام الحالي لا يهتم باستخدام مشاريع التنمية العمرانية الحقيقية كعامل محفز لضمان شرعيته. النظام الحالي مهتم بقيمة الصور والأوهام البصرية والانتصارات الزائفة التي ستدوم لفترة زمنية محددة وسرعان ما تحل محلها صورة زائفة جديدة. وقد تخدع هذه الاستراتيجية المستخدمة بتكرار ممنهج، جزء من الشعب في مصر، ولكنها ستؤكد للمجتمع الدولي أنه لا

توجد تنميه حقيقية في مصر وإنما تكرار، بصياغة مختلفة، لما سبق رصده في دورات التاريخ المصري المعاصر المختلفة، حيث فقط الجوهري هو الدعاية والمشهد المزيف وليس التنمية الحقيقية المؤثرة في تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع والمحققة لتطلعاته وطموحاته.

في عمليه بناء هذا العمران الزائف والصور المصطنعة عن تطور وتنمية الدولة، يمكن توثيق مستويات مختلفة مما تصفه الدراسة بالأضرار الجانبية في المناطق العمرانية، كما يبدو في التالي: أولا عمليات الإجلاء القاسية التي تشمل تدخلات الشرطة والجيش التي لم يسبق لها مثيل والموثقة في حالتي ماسبيرو وجزيرة الوراق. ويقترن هذه الإخلاء القاسي مع اثنين من الأبعاد المثيرة للقلق. أحدهما هو المصير الغامض للمجتمعات المحلية التي تم اخلاؤها قسرا. ثانيا، هو القضاء على التراث المعماري والعمراني الذي لا غني عنه لتمهيد الطريق لبناء ناطحات السحاب المتلألئة كما حدث في إزالة الكثير من عمارة القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين في منطقة ماسبيرو.

تكثف المشاريع الضخمة الحالية، مثل العاصمة الجديدة او مدينة العلمين الجديدة، استمرار الدولة في تعزيز الحصرية العمرانية، وتعني التركيز على عمارة وعمران الصفوة وتجاهل القطاعات الأكبر والأكثر احتياجا من المجتمع. وقد أثبتت هذه العملية فشلا كبيرا وخلقت فجوة اجتماعية وتضخيما للعمران غير الرسمي. إن الأحزمة العمرانية غير الرسمية المخصصة لاستيعاب المجتمعات غير المحظوظة والمهمشة، انتشرت في جميع أنحاء حواف القاهرة. ويعيش قرابة السبعين بالمائة من القاهريين في هذه المناطق غير الرسمية، أو في العشوائيات كما تطلق عليها الأجهزة الرسمية. حيث يبنون مساكن رخيصة بصورة غير قانونية، غالبا على أراض زراعية. وهذا النمط من التنمية ليس جديدا لأن سياسات التخطيط العمراني التي وضعتها الحكومة المصرية خلال السنوات الأربعين الماضية كانت تتعلق أساسا بخلق المساحات والمساكن التي تلبي احتياجات النخب. وعلى مدي أكثر من أربعه عقود، لم تتظاهر الحكومات المتعاقبة إلا بتلبية احتياجات معظم سكان القاهرة. وفي الواقع، كان اهتمامهم الرئيسي هو هذه المدن الصحراوية الجديدة المنعزلة والفارغة، ولم يلتفتوا أبدا إلى التركيز بعيدا عنها. في إطار هذا السياق فأن الأصوات الناقدة، توصف بأنهم مجموعة من الخونة غير الوطنيين المنحازين لأجندات أجنبيه ضد بلدهم ونهضتها التي لم يسبق له مثيل. بل تستخدم حركة وشعارات

مثل "تحيا مصر" كأداة لنزع الشرعية عن إي موقف أو طرح نقدي تجاه مناهج التنمية العمرانية الحالية في البلاد.

المراجع العربية

إبراهيم، سعد الدين. القاهرة: نظرة اجتماعية العربي. ندوة تحديات التوسع العمراني – حالة القاهرة. جنيف، سويسرا: منشورات جائزة الأغاخان للعمارة. 1984.

أمين، جلال. ماذا حدث للمصريين؟ القاهرة: دار الشروق. 2006.

الشافعى، محمد ويوسف، محمد. قناة السويس: ملحمة شعب. تاريخ أمة (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2006).

الزيني، يحيى.. *المدينة بين التنسيق والتأصيل*. القاهرة: منشورات الجهاز القومي للتنسيق الحضاري. 2011.

بهاء الدين، احمد. مقالات في التنسيق الحضاري. القاهرة: منشورات الجهاز القومي للتنسيق الحضاري. 2008.

توفيق، احمد خالد. "يوتوبيا" القاهرة: دار ميريت. 2008.

حبشي، محمد.. أثر التحولات السياسية على التوجهات العمرانية والمعمارية في مصر (1952-1981). رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة. 1990.

حمدان، جمال. *قناة السويس نبض مصر*. (القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1975).

حواس، سهير.. *القاهرة الخديوية*. القاهرة: أفاق للنشر والتوزيع. 2002.

رزق، فتحى. *قناة السويس: الموقع والتاريخ*. (القاهرة: دار النصر للطباعة الإسلامية، 1983).

ريمون، اندريه.. *فصول في التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية*. ترجمة زهير الشايب. كتاب روز اليوسف. عدد 17. 1974.

سينغرمان، ديان: تحرير. ترجمة.. *القاهرة مدينة عالمية: عن السياسة والثقافة والمجال العمراني، شرق أوسط جديد في ظل العولمة*. القاهرة: المركز القومي للترجمة. 2015

ديفيز، مايك.*كوكب العشوائيات*. ربيع وهبة. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

عبد الجواد، توفيق.. *مصر العمارة في القرن العشرين*. مكتبة الانجلو المصرية. 1989

عبد الحميد، شاكر. *عصر الصورة*. عالم المعرفة، الكويت. 2005.

عبد الرءوف، علي. تحيا مصر: فانتازيا العمران-استغلال ثقافة الصورة في عصر ما بعد ثورة 25 يناير. نشرت الدراسة في موقع جدلية في 31 يناير 2020 على الرابط:

https://www.jadaliyya.com/Details/40605/%D8%AA%D8%AD%D9%8A%D8%A7

عبد الرءوف، علي. *عمارة وعمران ومدينة ما بعد جائحة كورونا*. دار نشر جامعة قطر، الدوحة. 2022.

عبد الرءوف، علي. *النقد المعماري ودوره في تطوير العمارة والعربية المعاصرة*. (2014).

عبد الرءوف، علي. التنمية العمرانية المرتكزة على المعرفة في الشرق الأوسط (2018). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد الرءوف، علي. *ميدان وثورة وشعب: القصة المعمارية والعمرانية لميدان التحرير*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2019.

عبد الرءوف، علي. فصل في كتاب المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2020).

عبد الرءوف، علي. فصل في كتاب التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية: الهوية والقبيلة والتنمية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (2021).

عبد الرءوف، علي. دور الجيش في إجهاض قيمة الفراغ العام في مدن الربيع العربي (حالة ميدان التحرير: من المقدَّس الوطني إلى المدنَّس المشوَّه). مجلة عمران للعلوم الاجتماعية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات العدد 20 - المجلد الخامس - ربيع 2017 ص: 119-146.

عبد الرءوف، علي. الفوضى الحضرية الخلاقة في فضاءات مدينة القاهرة بعد ثورة 25 يناير: جسور النيل وميدان التحرير. مجلة عمران للعلوم الاجتماعية. المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية. العدد 18 - المجلد الخامس - خريف 2016 ص: 33-62.

عدلي، رشا. *القاهرة، المدينة والذكريات*. دار نهضة مصر. 2012.

عمارة، محمد. *علي مبارك: مؤرخ ومهندس العمران*. (القاهرة: دار الشروق). 1988

عزب، خالد. *العمران ... فلسفة الحياة في الحضارة الاسلامية*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. 2021

غريب، سمير. *معارك العمران*. القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع. 2021

فندي، مأمون.. *العمران والسياسة: منظر عمراني لتفسير التخلف*. القاهرة: مكتبة مدبولي. 2022

كريم، سيد. *إشتراكية الفيلا*. مكتبة النهضة المصرية. (بدون تاريخ).

كمالي، أحمد.. ميدان التحرير في ذاكرة التاريخ. دورية أيام مصرية، العدد 40. ص: 39-40. 2011.

مقبول، إدريس. *الإنسان والعمران واللسان: رسالة في تدهور الأنساق في المدينة العربية*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2020.

يسين، السيد. *مصر ما قبل الثورة: نقد اجتماعي ورؤية مستقبلية*. دار نهضة مصر. 2011

يونس، محمود. *قناة السويس: ماضيها وحاضرها ومستقبلها* (القاهرة: دار أبو المجد للطباعة، 2006).

المراجع الانجليزية

Abaza, Mona. *Cairo Collages: Everyday Life Practices after the Event*. Manchester: Manchester University Press, 2020.

Abul-Magd, Zeinab. *Militarizing the Nation: The Army, Business, and Revolution in Egypt.* New York: Columbia University Press. 2018.

Abu-Lughod, J. L. *Cairo1001 years of the city victorious*. Princeton, N.J.: Princeton University Press. 1971.

Alraouf, Ali. Authentic Images vs. Global Icons: A critical Search for Identity in Cairo's Contemporary Architecture. XXII World Congress of Architecture. Cities: Grand Bazaar of ArchitectureS, UIA 2005 Istanbul, Turkey 3-10 July. 2005.

Alraouf, A. The New Normal or the Forgotten Normal: Contesting the COVID-19 Impact on Contemporary Architecture and Urbanism. International Journal of Architectural Research, 2021.

Alsayyad, Nezar. (A). *Cairo: Histories of a City.* Belknap Press of Harvard University Press. 2011.

Amin, Galal. Egypt in the Era of H. Mubarak. (AUC Press, Cairo). 2011.

Bayat, Asef. *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*, Second Edition. CA: Stanford University Press. 2013.

Dennis, Eric. 2006. "Cairo as Neoliberal Capital? From Walled City to Gated Communities." In *Cairo Cosmopolitan: Politics, Culture, and Urban Space in the Globalized Middle East*, edited by Diane Singerman and Paul Amar, 47–72. New York: American University in Cairo Press.

Fainstein, Susan. The Just City. Cornell University Press. 2010.

Fahmy, Ziad. 2020. Street Sounds: Listening to Everyday Life in Modern Egypt. Stanford: Stanford University Press.

Graham, Stephen. Cities Under Siege: The New Military Urbanism. VERSO: London and New York. 2010.

Harvey, David. Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban Revolution. VERSO: London and New York. 2012.

Harvey, David. *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press. 2007.

Harvey, David. *Social Justice and the City, Geographies of Justice, and Social Transformation.* University of Georgia Press, Georgia. 2009.

Hénaff, Marcel. *Public Space and Democracy*. University of Minnesota Press. 2001.

Herrera, Linda. *Revolution in the Age of social media: The Egyptian Popular Insurrection and the Internet*. London: Verso. 2014.

Hessler, Peter. *The Buried: Life, Death, and Revolution in Egypt*. Profile Books. 2019.

Hirst, Paul. *Space and Power: Politics, War and Architecture*. Polity. 2005.

Jacobs, Jane. *The Death and Life of Great American Cities*. 1961.

Lefebvre, Henri. *The Urban Revolution*, Minneapolis: University of Minnesota Press. 2003.

Lefebvre, Henri. *The Production of Space*. Donald Nicholson-Smith trans. (oxford:Blackwell, 1991.

Parkinson, John. Democracy and Public Space: The Physical Sites of Democratic Performance. Oxford University Press. 2012.

Shaftoe H. Convivial Urban Spaces: Creating Effective Public Places. Earthscan, London, UK. (2008).

Shawkat, Yahia. 2020. Egypt's Housing Crisis: The Shaping of Urban Space. (Cairo: The American University in Cairo Press).

Soja, Edward. Seeking Spatial Justice: Globalization and Community. University of Minnesota Press. 2010.

Whyte, William. The Social Life of Small Urban Spaces. (1980).

Woolley H. Urban Open Spaces. Spon Press, London, UK. 2003.

Ketchley, Neil. 2017. Egypt in a Time of Revolution: Contentious Politics and the Arab Spring (Cambridge Studies in Contentious Politics). Cambridge University Press.

Khalil, Ashraf. *Liberation Square: Inside the Egyptian Revolution and the Rebirth of a Nation* (New York: St. Martin's Press). 2012.

Kirkpatrick, David D. 2018. Into the Hands of the Soldiers: Freedom and Chaos in Egypt and the Middle East. NY: Viking.

Laron, Guy. 2017. The Six-Day War: The Breaking of the Middle East. Yale University Press.

Lavie, Limor. 2018. The Battle over a Civil State: Egypt's Road to June 30, 2013. SUNY Press.

Lefebvre, Henri. 1991. The Production of Space. (Oxford: Blackwell).

Miller, Judith. 2011. Revolution in the Square. City Journal. Spring 2011 Vol.21, No.2.

Mitchell, Timothy. 1989. Colonizing Egypt, (The American University of in Cairo press, Cairo).

Mitchell, Timothy. 1999. Dreamland: The Neoliberalism of Your Desires. Middle East Report, No. 210, Reform or Reaction? Dilemmas of Economic Development in the Middle East. (Spring, 1999), pp. 28-33.

Mitchell, Timothy. 2002. Rule of Experts, Egypt, Techno-Politics, Modernity. (University of California press, Berkeley).

Mittermaier, Amira. "Bread, Freedom, Social Justice: The Egyptian Uprising and a Sufi Khidma." Cultural Anthropology 29, no. 1 (2014): 54–79.

Rodenbeck, Max. 1998. Cairo: The City Victorious. (New York: Picardo).

Oren, Michael. 2003. Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East. Presidio Press

Raymond, André. 1994.: Al-Qahira: Tarikh Hadara, Dar Al-Fikr Lil-Dirasat wal-Nashr wal-Tawzi'. Translated by Latif Farag.

Ross, Carne. 2012. The Leaderless Revolution: How Ordinary People Will Take Power and Change Politics in the 21st Century. London: Simon & Schuster.

Saalman, Howard. 1971. Haussmann: Paris Transformed. New York: George Braziller Inc.

Sayigh, Yezid. 2012. Above the State: The Officers' Republic in Egypt. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

Sayigh, Yezid. 2019A. Egypt's Military Now Controls Much of its Economy. Is This Wise? Published on Diwan

Sayigh, Yezid. 2019B. Owners of the Republic: An Anatomy of Egypt's Military Economy. Washington, DC: Carnegie Middle East Center.

Sharp, Deen and Panetta, Claire (eds.). 2016. Beyond the Square: Urbanism and the Arab Uprisings. Terreform.

Sims, David. 2011. Understanding Cairo: The Logic of a City Out of Control. The American University in Cairo Press.

Sims, David. 2015. Egypt's Desert Dreams: Development or Disaster? Cairo: American University Press.

Soliman, Samer. 2011. The Autumn of Dictatorship, Fiscal Crisis, and Political Change in Egypt under Mubarak. CA: Stanford University Press.

Sowers, Jeannie. and Toensing, Chris. (Eds.) 2012. The Journey to Tahrir: Revolution, Protest, and Social Change in Egypt. London: Verso.

Trouillot, Michel-Rolph. 1997. Silencing the Past: Power and the Production of History. Beacon Press.

Parkinson, John. 2012. Democracy and Public Space: The Physical Sites of Democratic Performance. Oxford University Press.

Petrescu, Doinaand and Trogal, Kim (eds). 2017. The Social (Re)Production of Architecture: Politics, Values and Actions in Contemporary Practice. Routledge.

عن المؤلف

علي عبد الرءوف معماري ومصمم عمراني ومخطط وناقد وكاتب وأستاذ جامعي، حصل على الدكتوراه في دراسة الإبداع المعماري والعمراني من جامعتي القاهرة وكاليفورنيا، بيركلي بالولايات المتحدة عام 1996، وعلى درجة الماجستير في النقد المعماري والعمراني وبكالوريوس العمارة من جامعة القاهرة. يملك د. عبد الرءوف أكثر من سبعة وثلاثين عاما من الخبرة الاكاديمية والبحثية والاستشارية، وقد شغل منصب رئيس قسم العمارة في جامعة العلوم والفنون، كما عمل منسقا لبرنامج التخطيط العمراني بجامعة قطر. وقام د. عبد الرءوف بتدريس التصميم والنقد المعماري والعمراني ونظريات العمارة والعمران وتخطيط المدن في عدة جامعات أهمها القاهرة، البحرين، قطر، حمد بن خليفة، والعلوم الحديثة والفنون. وتتعدد الاهتمامات البحثية له لتشمل المجالات التالية: مدن الخليج المعاصرة، الفراغات العامة في مدن الربيع العربي، عمران ما بعد البترول، القيمة الابداعية للتراث المعماري والعمراني في المدن العربية. وقد حصل د. عبد الرءوف على عدة جوائز محلية وإقليمية في العمارة والتخطيط والنقد والبحث العلمي، ونشر أكثر من 150 ورقة بحثية ومقالات وتقارير فنية منشورة في المؤتمرات الدولية والدوريات العالمية. كما تم دعوته لإلقاء محاضرات في جامعات اكثر من 40 دولة اهمها كمبردج وكلية لندن بإنجلترا وأوريغون ودروري وشيكاغو بأمريكا وليبزغ بألمانيا وماليزيا وسيول بكوريا ولوفن في بلجيكا واسطنبول وعبد الله جول بتركيا وجامعات بلجراد ونيش في صربيا والجامعات الامريكية في الشارقة والكويت ولبنان ومعظم جامعات الخليج. كما انه مؤلف مشارك في عدة كتب باللغة العربية والانجليزية ومؤلف منفرد لكل من كتاب النقد المعماري ودوره في تطوير العمارة المعاصرة 2014، وكتاب من مكة الى لاس فيجاس: اطروحات في العمارة والقداسة عام 2014، وكتاب المدينة والعمارة والرواية (2016)، وكتاب مقالات نقدية في العمارة المصرية (2016)، وكتاب مدونات معمارية عمرانية (2017) وكتاب ميدان وثورة وشعب: القصة المعمارية والعمرانية لميدان التحرير (2018) وكتاب التنمية العمرانية المرتكزة على المعرفة في الشرق الاوسط (2018) وكتاب المدينة العربية (2020) وكتاب عمارة وعمران ومدينة ما بعد جائحة كورونا (2022)، بالإضافة إلى مساهماته المنتظمة في العديد من المجلات المعمارية والثقافية. ويشغل منصب استاذ زائر في جامعة حمد بن خليفة (المدينة التعليمية)، ومنسق لبناء القدرات والبحث بإدارة التخطيط العمراني بدولة قطر، كما انه رئيس وحدة العمران المستدام في مجلس قطر للأبنية الخضراء.

يمكن التواصل معه والتعرف على اهتماماته البحثية وكتبه ومقالاته وكذلك محاضراته المصورة من خلال الروابط التالية:

alialraouf@gmail.com

https://www.researchgate.net/profile/Ali_Alraouf2

http://qu.academia.edu/AliAlraouf

https://www.linkedin.com/in/ali-alraouf-76516521/

https://www.youtube.com/channel/UCQ9jRlrTTlfMBLH8XINbxEw/featured

